

## الباب الرابع العلاقات الدولية



■ الوجود الإسلامي في أوروبا بين معطيات الواقع  
والرؤى المستقبلية

نبيل شبيب

■ القوى الصاعدة في العلاقات الدولية..  
دروس للأمم

مصطفى شفيق علام

# الوجود الإسلامي في أوروبا بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

## ملخص الدراسة

إن ازدياد الإقبال على الإسلام في أوروبا، تفهّما واعتاقا، في فترة تشهد تصعيد مواجهته، يعتمد على كونه عقيدة صافية عقلانية متوازنة، ومنظومة أخلاق وقيم إنسانية، ومنهجًا وسطيًا عمليًا، ولا يوجد بلد أوروبي في شرق القارة وغربها إلا وللإسلام وجود فيه، بنسب متفاوتة.

ولعل هذا الأمر ما جعل الظاهرة الإسلامية مصدر قلق المسيطرين عبر مناهج وضعية وفكر مادي، وربّما غلب قلقهم هذا على ما يجري التركيز عليه أو الترويج له تحت عناوين معروفة؛ تخويفًا كالحرب ضد الإرهاب، أو ترغيبًا كنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من منظور أن هذه العناوين أصلح من مواجهة مباشرة لانتشار الإسلام عبر أطروحات عقديّة وقيميّة وخلقية، وأقرب إلى التأثير على العامّة في الغرب، لا سيما على صعيد جيل الشبيبة، الذين تسجّل نسبة اعتناق الإسلام في صفوفهم تصاعدًا مطّردًا، في ظلّ أشدّ الحملات المضادّة ضراوة وعنفاً، وتقييدًا للحريات والحقوق، حتى بمفهومها الغربي، كما هو مشهود من خلال الحملات على الحجاب والنقاب، أو ما سمّي القوانين الاستثنائية.

تقدم الدراسة نظرة تاريخية موجزة للغاية بصدد الوجود الإسلامي في أوروبا، مع التركيز على القرن الميلادي العشرين، فالغرض الأهمّ هو تناول الوضع الراهن وما طرأ عليه بصدد الرؤى الشمولية للجهات الرسمية، ومفعول ذلك في الحاضر والمستقبل، ثمّ تعامل المسلمين أنفسهم مع تلك الرؤى.

ويركّز البحث على مجالات نوعية محدّدة من تلك الرؤى الشمولية فيتناول: قضايا العزلة والاندماج من منظور المسلمين أنفسهم وقضايا الإقصاء والتطويع من جانب المسؤولين في الأقطار الأوروبية.

كما تتناول الدراسة بالبحث شبكة التنظيمات الإسلامية وما يشهده تطويرها من عوائق ذاتية وخارجية، ثمّ النظر فيما يتعلّق بجيل المستقبل من الناشئة والشبيبة المسلمين، وفيما يتعلّق بالمرأة المسلمة التي تعتبر في محور ما يُبذل من جهود إيجابية وسلبية للتعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا ومستقبله.

وتسعى الدراسة لاستخلاص بعض ما يترتب على ما سبق من استشراف للمستقبل والعوامل التي يُصحّ بمراعاتها ليكون إيجابيًا بالمنظور الإسلامي، وبمنظور الدول المضيفة على السواء.

# الوجود الإسلامي في أوروبا

## بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

### توطئة:

لا توجد حدود في طريق انتشار الإسلام وقيمه السامية.. لم توجد على مرّ التاريخ، ولن توجد في الحاضر أو المستقبل، ولا علاقة لذلك بموازن القوى المادية، لاسيما العسكرية، فقد انتشر الإسلام من بداية العهد النبوي بقوة العقيدة وسلامتها، وانتشر في حقبة ازدهار الحضارة الإسلامية لعدّة قرون، ومنتشر في الوقت الحاضر رغم عوامل التخلف والتفرقة الذاتية والعقبات والعوائق الخارجية، ومن أسباب ذلك أن اعتناق الإسلام لا يلغي هوية فرد من الأفراد أو شعب من الشعوب، كما يشهد تاريخ الأقطار الإسلامية الحالية وواقعها، وهذا ما يمكن تأكيده على صعيد انتشار الإسلام في أوروبا، رغم الجدل الذي يثار حول «إسلام أوروبي» كإحدى حلقات حروب القيم التي يتعرض لها مسلمو أوروبا من جهة و«أسلمة أوروبا» من جهة أخرى.

ازدياد الإقبال على الإسلام في أوروبا، تفهّمًا واعتناقًا، في فترة تشهد تصعيد مواجهته، يعتمد على كونه عقيدة صافية عقلانية متوازنة، ومنظومة أخلاق وقيم إنسانية، ومنهجًا وسطيًا عمليًا.. ولعل هذا ما جعل الظاهرة الإسلامية مصدر قلق المسيطرين عبر مناهج وضعية وفكر مادي، وربّما غلب قلقهم هذا على ما يجري التركيز عليه أو الترويج له تحت عناوين معروفة، تخويفًا كالحرب ضد الإرهاب، أو ترغيبًا كنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من منظور أن هذه العناوين أصلح من مواجهة مباشرة لانتشار الإسلام عبر أطروحات عقدية وقيمية وخلقية، وأقرب إلى التأثير على العامّة في الغرب، لاسيما على صعيد جيل الشبيبة، الذين تسجّل نسبة اعتناق الإسلام في صفوفهم تصاعدًا مطردًا، في ظلّ أشدّ الحملات المضادّة ضراوة وعنفاً، وتقبيدًا للحريات والحقوق، حتى بمفهومها الغربي، كما هو مشهود من خلال الحملات على الحجاب والنقاب، أو ما سُمّي القوانين الاستثنائية.

سبق انتشار الإسلام في أوروبا -كما تشهد مصادر تاريخية عديدة- وصول العثمانيين ثم المسلمين التتار إلى عواصمها، مثل بودابست وبلجراد وسراييفو؛ إذ تتحدّث مثلاً عن الصقالبة البوشناق، وانتشار الإسلام لديهم قبل فتح القسطنطينية بعدة قرون، وكذلك الألبان (وأصلهم من أواسط آسيا) الذين كانوا يتحصّنون في الجبال لمقاومة الغزاة، فعجزوا عن إدخالهم في عقائدهم، إلى أن وصل العثمانيون فاعتنقوا الإسلام سريعًا، وأصبحوا

تجعل كثيرًا من ذلك ضحية التهويل أو التهوين بعيدًا عن رؤية منهجية مستقلة.<sup>(٢)</sup>

ويركز البحث على مجالات نوعية محدّدة من تلك الرؤى الشمولية، ممّا يغلب عليه كونه من القواسم المشتركة رغم التفاوت النسبي بين قطر وآخر.

ولا تُطرح «الرؤى الشمولية» على كلّ حال تحت هذا العنوان -كاستراتيجيات- إنما ينبغي استنباطها من خلال الرجوع إلى كل مجال على حدة، للوصول إلى نسيج مشترك فيما بينها، ومن تلك المجالات: قضايا العزلة والاندماج من منظور المسلمين أنفسهم، وقضايا الإقصاء والتطويع من جانب المسؤولين في الأقطار الأوروبية، وشبكة التنظيمات الإسلامية وما يشهده تطويرها من عوائق ذاتية وخارجية، ثم النظر فيما يتعلّق بجيل المستقبل من الناشئة والشبيبة المسلمين، وفيما يتعلّق بالمرأة المسلمة التي تعتبر في محور ما يُبذل من جهود إيجابية وسلبية للتعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا ومستقبله، مع استخلاص بعض ما يترتب على ما سبق من استشراف للمستقبل والعوامل التي يُنصح بمراعاتها ليكون إيجابيًا بالمنظور الإسلامي، وبمنظور الدول المضيفة على السواء. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ دواعي الإيجاز المطلوبة في إعداد البحث تفرض تقديم الأهمّ على المهم، وتجنّب التفاصيل.

### تطوّر الوجود البشري الإسلامي في أوروبا.. كمًا ونوعًا:

لا يوجد بلد أوروبي في شرق القارة وغربها إلا

(٢) يشهد على تلك الصعوبات أنّ وزارة الداخلية الألمانية أرادت في ختام الجولة الأولى من «مؤتمر الإسلام في أوروبا» ذكر أقرب الأرقام صحّة إلى عدد المسلمين في ألمانيا، فخصّصت فصلًا كاملًا من الكتاب الذي صدر بتلك المناسبة لشرح الأساليب التي لجأت إليها لتستخلص منهجيًا أرقامًا قريبة من الواقع قدر الإمكان. عنوان الكتاب «حياة المسلمين في ألمانيا»، بالألمانية: Deutsche Islam Konferenz, Muslimisches Leben in Deutschland, Forschungsbericht 6, Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Bundesministerium des Inneren, Berlin, 2009.

جزءًا من المسلمين ما بين المشرقين، كما يوجد في بعض المتاحف-كما في السويد- آثار تعود إلى القرن الميلادي التاسع.<sup>(١)</sup>

يقصر هذا البحث على نظرة تاريخية موجزة للغاية بصدد الوجود الإسلامي في أوروبا، مع التركيز على القرن الميلادي العشرين، فالغرض الأهمّ هو تناول الوضع الراهن، وما طرأ عليه بصدد الرؤى الشمولية للجهات الرسمية، ومفعول ذلك في الحاضر والمستقبل، ثمّ تعامل المسلمين أنفسهم مع تلك الرؤى، وهو جانبٌ في غاية الصعوبة على أيّ دراسة منهجية، إذ لا يوجد إلاّ القليل من القواسم المشتركة على هذا الصعيد ما بين المسلمين في الأقطار الأوروبية المتعددة، بما في ذلك فتاتهم الأكبر تعدادًا في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فلا بدّ من الانطلاق من أحدها نموذجًا من حيث الاستشهادات والمراجع، وهو في هذا البحث المنطقة الناطقة بالألمانية، الأكبر تعدادًا وتأثيرًا، والأقلّ متابعةً باللغة العربية، ويساعد على ذلك إقامة كاتب هذه السطور في ألمانيا منذ ١٩٦٥م.

ومن صعوبات البحث أيضًا تجنّب ذكر «الديانة» في المراجع الإحصائية وسواها، وهو ما يجعل مجرد تحديد أعداد المسلمين وتوزّع فتاتهم السكانية والاجتماعية عسيرًا، فضلًا عن العوامل العقديّة والسياسية التي

(١) من المصادر التاريخية عن البوشناق المسلمين «رحلة ابن فضلان إلى بلاد الصقالية»، من العهد العباسي، وكتاب «معجم البلدان» لياقوت الحموي، ومن المصادر الحديثة الموسّعة «البوسنة والهرسك دراسة عامة، للدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، دار المعرفة، الطبعة الإلكترونية: <http://www.k128.com/kno13/?p=view&book=8144> وفيه ذكر بعض المصادر الأجنبية التي تؤكد ذلك أيضًا. وانظر حول الإسلام في السويد ما ورد في موقع آراب نيهيتر:

[http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com\\_content&task=view&id=5833&Itemid=35](http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=5833&Itemid=35)

بقلم المسلم السويدي محمد عمر: السويد وأوروبا تدين باليهودية!! حيث يقول: (يُعتقد أنّ الكثير من المسلمين كانوا قد عاشوا في السويد زمن الدولتين الأموية والعباسية؛ حيث عُثر في أحد القبور على خاتم فضي يحمل لفظ الجلالة (الله)، ويشير علماء الآثار إلى أنّ تاريخ القبر يعود للقرن التاسع الميلادي، كما يوجد بالمتاحف السويدية الكثير من العملة المعدنية التي عثر عليها في السويد سكّت في فترة خلافة الأمويين والعباسيين).

كثير من الأدباء والفلاسفة الأوروبيين بالاطلاع على الإسلام، والإعجاب به نهجاً وقيماً، وبغض النظر عمّا صنعتة المؤسسات الكنسية الاستشراقية الأولى، يعود كثير ممّا تتناقله الأدبيات العربية من الأقوال الإيجابية بأقلام أولئك الأعلام عن الإسلام والمسلمين، وعن القرآن الكريم ومحمد صلى الله عليه وسلم، إلى تلك الفترة من حقبة الفلسفة

الإنسانية والتتوير، ثمّ من بقي يتبنّى أطروحاتها من بعد، وقد انطلقت منها عجلة النهضة الأوروبية، قبل أن تخنق كثيراً من إيجابياتها الاتجاهات المادية والإلحادية في فترة «الحدائث» المتأخرة زمنياً عن انطلاقة النهضة علمياً وتقنياً وإنتاجاً، بل يمكن اعتبارها مهد الانحراف لاحقاً في مسار تطبيق القيم الإنسانية المكتسبة في الغرب في الحقبة السابقة عمومًا.

سبق وجود المسلمين منذ تلك الفترة ظهور الإسلام والمسلمين بنسبة متزايدة مجدداً في القرن الميلادي العشرين، ويشير إلى ذلك وجود مساجد مضى على نشأتها زهاء ثلاثة قرون، كمسجد «شفيتسنجن» جنوب ألمانيا من القرن الميلادي الثامن عشر، تخصيص مقابر للمسلمين كالتّي خُصّصت في برلين لجنود فرقة عسكرية من المسلمين في جيش القيصر الألماني غليوم الثاني.<sup>(٢)</sup>

(٢) هذا ممّا يشير إليه كتاب «ماذا يريد الإسلام في ألمانيا؟»، في ص ١٠-١٤: Muhammad Salim Abdullah: Was will der Islam in Deutschland?, Gütersloh Verlag, Mohn, 1993. وكان مؤلفه محمد سالم عبد الله، مدير «Archiv des Islam»، معتمداً رسمياً وكنسياً كمصدر رئيس حول المسلمين في ألمانيا لزمّن طويل، إنّما تشكك بعض الجهات في بعض ما يذكره، مثل بروفيسور أودو شتاينباخ، من معهد الاستشراق الألماني في هامبورج، كما ورد في الكتاب الصادر عن المركز «منظمات إسلامية في ألمانيا» الهامش رقم ١٢: Nils Feindt-Riggers und Udo Steinbach: «Islamische Organisationen in Deutschland», Deutsches Orient-Institut, Hamburg, 1997.

وللإسلام وجود فيه، بنسب متفاوتة، إنّما غلب على الكتابات حول الوجود الإسلامي في أوروبا الحديث عنه في غربها، وهو نتيجة التعامل مع أوروبا في حقبة الحرب الباردة وانقسامها إلى شرق وغرب. ويحلو لكثير من الأقلام ذكر وفد الخليفة العباسي هارون الرشيد لدى إمبراطور الفرنجة شارلمان، واعتبار ذلك بداية الاحتكاك الأوّل للأوروبيين مع الإسلام على الأرض الأوروبية، ولم يورد

المؤرخون المسلمون الأوائل شيئاً عن هذه القصة، بينما نقلها بعض الكتاب المحدثين عن مصادر التأريخ الغربية، ويوجد من الباحثين من يشكك فيها، ويعزوها إلى الإيهام بتعاون خليفة عباسي مع الفرنجة ضدّ الأمويين في الأندلس.<sup>(١)</sup>

الأرجح أنّ انتشار الإسلام في أوروبا بدأ على أرض أوروبا نفسها مع الاحتكاك البشري المباشر، في نطاق التجارة، وكذلك بين طلبة العلم وأساتذتهم، وقطاعات أخرى على مستوى الفكر والأدب، وكان ذلك عبر الأندلس، وفي جنوب القارة على البحر الأبيض المتوسط، الذي كان «بحيرة إسلامية»، إضافة إلى الاحتكاك البشري عبر الحروب الصليبية، خارج نطاق الأرض الأوروبية. وكان الاحتكاك الفكري الأكبر فيما يسمّى حقبة «الفلسفة الإنسانية» ثم «حقبة التتوير» في أوروبا (القرن ١٤-١٧م)، أي قبل انتشار «فلسفات الحدائث» واتجاهاتها الإلحادية (القرن ١٨-٢٠م)، فآنذاك.. عندما كانت الحضارة الإسلامية في أوج تألقها من جهة، والأوضاع الأوروبية في أشدّ درجات الظلمة الاستبدادية فيها من جهة أخرى، بدأ

(١) عن التشكيك في الرواية الغربية انظر ص ١٢١-١٢٤ من كتاب «هارون الرشيد» للأستاذ شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق ١٩٧٧م. وعن الرواية الغربية انظر ص ١٩٢ فصل: «آثار عربية تروي حقول الثقافة الألمانية» لزيجريد هونكه، في كتاب: «العرب والألمان» بالألمانية:

Hsg. F.H. Kochwasser und H.G. Roemer: Araber und Deutsche, Erdmann Verlag, Tübingen und Basel, 1974

مواليد المهاجرين الأوائل، ممّن يطلق عليهم وصف الجيل الثاني والثالث، ولم يعد يصلح في الوقت الحاضر وصفُ الوجود الإسلامي في أوروبا بأنه وجود «وافدين.. ولاجئيين.. وجاليات» وما شابه ذلك، فهم جزء عضويّ من المجتمعات الأوروبية؛ إذ إنّ النسبة الأعظم منهم -تتراوح التقديرات بين ثلثين وثلاثة أرباع- تتكوّن من أهل البلاد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، ومن المواليد المسلمين الذين لا يعرفون لأنفسهم مواطني أخرى غير البلدان الأوروبية، ومن هؤلاء المواليد حوالي ٦٠٪ من المسلمين في بلد كفرنسا، و١٢٪ في بلد كالمانمرك، ويضاف إلى هاتين الفئتين المستقرّون بعد إقامة طويلة لعدّة عقود، كما تتراوح نسب حملة الجنسيات الأوروبية بين بلد وآخر، فتصل إلى نصف تعداد المسلمين في بلد كهولندا، وتناهز الربع في بلد كألمانيا، ولا يعود ذلك إلى رغبة في الاندماج أو عزوف عنه، إنما إلى اختلاف قوانين التجنّس في الدرجة الأولى.<sup>(٢)</sup>

لم يسبق إجراء إحصاء لوجود المسلمين في أوروبا، بل بقي تعدادهم دوّمًا -ولا يزال- موضع التقديرات العامة، انطلاقًا من الأرقام والإحصاءات حول الأجانب ومواطنهم الأصلية، وعندما يكتسب فريق من هؤلاء الجنسيات الأوروبية، يزول أخذهم بعين الاعتبار في ذكر أعداد الأجانب، وبالتالي يزول أيضًا في تقدير عدد المسلمين منهم غالبًا، وفي السنوات الأخيرة فقط

(٢) لم تبدأ جهات أوروبية بالحديث عن كون المسلمين في أوروبا جزءًا عضويًا من مجتمعاتها إلا حديثًا، وبصورة نادرة نسبيًا، مثال ذلك: في الجلسة العامة الرابعة والختامية لجولة ٢ سنوات أولى من مشروع «مؤتمر الإسلام في ألمانيا» والتي انعقدت في برلين يوم ٢٥/٦/٢٠٠٩م أكد الجميع الرغبة في متابعة المشروع بعد الانتخابات النيابية التالية، ورأى وزير الداخلية الألماني فولفجانج شوبيلي آنذاك، أن المؤتمر أعطى مؤشرًا واضحًا على أن المسلمين «أصبحو جزءًا من ألمانيا»، ويمكن القول: إنّ ألمانيا من أواخر البلدان الأوروبية التي بدأت تنطلق من هذا المنطلق، بعد بريطانيا وهولندا وفرنسا وسواها، وتشير إلى ذلك التقديرات الواردة في الفصل الأول من كتاب منهجي تحت عنوان «نخب المسلمين في أوروبا» أصدره «المركز الاتحادي للتوعية السياسية في ألمانيا»:

Jytte Klausen: Europas muslimische Eliten, Bundeszentrale für politische Bildung, Campus Verlag, Bonn, 2006.

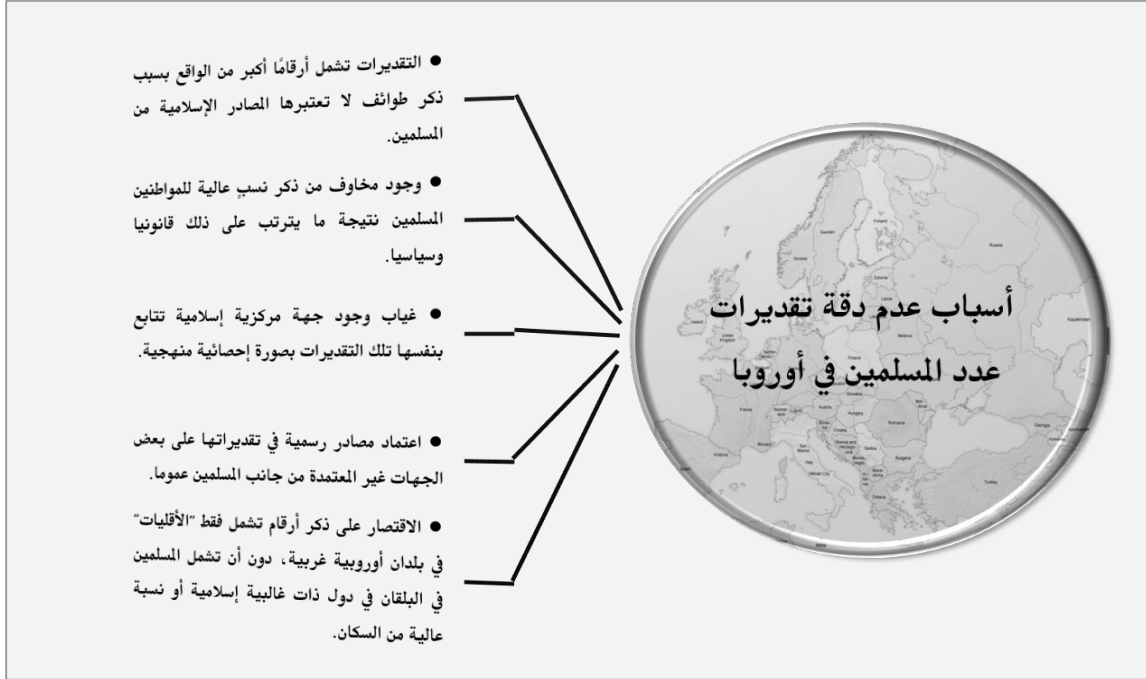
ويبدو كأنّ البحوث المعاصرة تتجنّب التركيز على «جذور تاريخية قديمة» للإسلام في أوروبا<sup>(١)</sup>، بل تتجاوز غالبًا التتويه بأعداد كبيرة من المسلمين في نطاق الهجرة بعد الثورة الشيوعية في روسيا، من شرق أوروبا إلى غربها، إضافة إلى المسلمين الوافدين بين الحربين العالميتين من «المستعمرات» الأوروبية سابقًا، كما هو الحال مع نسبة عالية من مسلمي هولندا وبريطانيا وفرنسا، من الباكستانيين والهنود والإندونيسيين وسواهم.

وتركّز البحوث المعاصرة على الموجة الثانية من الوافدين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد غلب عليهم أنّهم من العمال الذين ساهموا في تحريك عجلة الاقتصاد في معظم البلدان الأوروبية بعد دمار الحرب العالمية الثانية، والنسبة الأعظم من هؤلاء من تركيا والمغرب العربي، ورافق تلك الموجة الثانية مزيدٌ من المسلمين المهاجرين من البلدان الشيوعية في شرق أوروبا، بعد رسوخ الحرب الباردة، ومعظمهم من أواسط آسيا والبلقان.

يفسّر هذا الإطار التاريخي أنّ البنية الهيكلية الأولى للوجود البشري الإسلامي الحديث في أوروبا قامت على فئات اجتماعية أضعف عمومًا، فمعظمها من اللاجئيين أو العمال الأجانب، وبدأ ذلك يتبدّل تدريجيًا في العقدين الأخيرين من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الوافدين من الطلبة، وتخرّجهم ثم استقرار كثير منهم في البلدان المضيفة، ثمّ نتيجة

(١) هذه إشارة تعميمية لا تنفي وجود استثناءات، مثالً عليها «روبرخت لورنس» رئيس لجنة الشئون الخارجية في المجلس النيابي الألماني، وأحد قادة حزب المسيحيين الديمقراطيين في كتابه الصادر عام ٢٠١٠م حول تركيا وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ يؤكّد: (أنّ من يتحدث عن جذور ثقافية أوروبية من منطلق ديني ينبغي عليه بيان أنها جذور مسيحية ويهودية وإسلامية). بالألمانية: Ruprecht Polenz: Besser für Beide, Die Türkei gehört in die EU, Roger de Fick, Köln, 2010 وانظر للكتاب تعريفًا بالكتاب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1563>



على ذلك قانونياً وسياسياً، ومنها تجنّب استغلال اليمين المتطرّف للهوويل من ارتفاع تلك النسب في حملاته ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا (أسلمة أوروبا!).

٣- غياب وجود جهة مركزية إسلامية تتابع بنفسها تلك التقديرات بصورة إحصائية منهجية، وعدم اهتمام التنظيمات الإسلامية بذلك على امتداد عشرات السنين.

٤- اعتماد مصادر رسمية في تقديراتها على بعض الجهات غير المعتمدة من جانب المسلمين عموماً، واعتماد مصادر إسلامية حديثة نسبياً على تلك التقديرات دون دراسة منهجية للتأكد من صحتها.

٥- اقتصار كثير من المصادر على ذكر أرقام تشمل فقط الفئات السكانية من المسلمين في موقع «الأقليات» في بلدان أوروبية غربية، دون أن تشمل المسلمين في البلقان في دول ذات غالبية إسلامية (ألبانيا، وكوسوفا، والبوسنة والهرسك) أو نسبة عالية من السكان (مقدونية، وبلغاريا).

على ضوء ما سبق نجد أرقامًا إجمالية متباينة للغاية، تتأرجح ما بين ١٥ مليوناً و ٣٠ مليوناً، ويبدو عند التمحيص فيها أنّ الأرحح هو بلوغ عدد المسلمين

(بعد ٢٠٠٤م) بدأت تظهر تقديرات حديثة تنطلق من أعداد ذوي الأصول الأجنبية عموماً أو المختلطة بالتزاوج، في نطاق المواطنين الأوروبيين (ويبلغ هؤلاء زهاء ربع سكان ألمانيا مثلاً كما ورد على لسان المستشار الألمانية أنجيلا ميركل عام ٢٠١٠م).<sup>(١)</sup>

**وبدأت تقديرات عدد المسلمين تراعي ذلك، على أنّها تبقى تقديرات غير مضمونة، لأسباب عديدة، في مقدمتها:**

١- تشمل التقديرات من مصادر رسمية وجامعية غربية أرقامًا أكبر من الواقع بسبب ذكر طوائف لا تعتبرها المصادر الإسلامية من المسلمين، مثل القاديانيين، والبهائيين (أعلن ممثلوهم رسمياً أنهم فئة دينية مستقلة عن الإسلام)، والعلويين (من تركيا تخصيصاً).

٢- توجد بالمقابل مخاوف من ذكر نسب عالية للمواطنين المسلمين عموماً، بعضها نتيجة ما يترتب

(١) وردت في موقع مجلة «شتيرن» الألمانية يوم ٨/٨/٢٠٠٨م أرقام تقول: إن عدد ذوي الجذور الأجنبية في ألمانيا ١٥,٣ مليون من أصل ٨٠ مليون نسمة، وإن نسبة أسرهم تعادل ٢٥٪ من الأسر الألمانية، نقلاً عن مصادر الدوائر الرسمية في الولايات الألمانية لشؤون ذوي الجذور الأجنبية.

٤٥٠٠٠٠	بلجيكا
٤٠٠٠٠٠	السويد
٣٤٠٠٠٠	النمسا
٣١١٠٠٠	سويسرا
٢٠٠٠٠	قبرص - الجنوب
٢٦٠٠٠٠	قبرص - الشمال
٢٤٠٠٠٠	صربيا
٢٢٠٠٠٠	الدانمرك
١٥٠٠٠٠	النرويج
١٥٠٠٠٠	الجبل الأسود
٧٠٠٠٠	رومانيا
٦٧٥٠٠	كرواتيا
٤٨٠٠٠	سلوفينيا
٤٥٠٠٠	فنلندا
٤٠٠٠٠	البرتغال
٣٥٠٠٠	اليونان
٣٢٥٠٠	أيرلندا
٢٠٠٠٠	بولندا
٨٩٠٠	لوكسمبورج
٨٠٠٠	ليتوانيا
٥٠٠٠	سلوفاكيا
٥٠٠٠	مالطة
٥٠٠٠	لاتفيا
٤٥٠٠	استونيا
٣٠٠٠	تشيكيا
٢٤٩٢٨٤٠٠	المجموع

يضاف إلى ذلك مليون بوسني مسلم مشرد، والمسلمون في ألبانيا الذي يذكر المصدر عدم التمكن من ذكر عددهم، نتيجة تضارب كبير بين ما تقول به السلطات، وجهات تنصيرية، ومصادر إسلامية.

في الاتحاد الأوروبي زهاء ٢٢ مليون مسلم، يضاف إليهم المسلمون في البلقان خارج الاتحاد، ويناظر تعدادهم ٨ ملايين نسمة. ومن المعروف أن هذا لا يشمل المسلمين في تركيا التي تبقى خارج نطاق التقديرات، رغم الجدل ما إذا كانت تتسبب جغرافياً إلى أوروبا أم لا، وإذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي فعلاً، فيمكن أن تصبح بعد بضع سنوات أكبر دولة الأعضاء سكاناً، متقدمة بذلك على ألمانيا حالياً.

ويبين الجدول التالي خريطة وحجم توزع المسلمين على الأقطار الأوروبية؛ اعتماداً على «الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م» الصادر عن مجموعة من الباحثين من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.. مع بعض التحفظات عليه.(١)

#### جدول بأعداد المسلمين في الدول الأوروبية

(مع التحفظ على المصدر)

الدولة	المسلمون فيها
فرنسا	٦٥٠٠٠٠٠
ألمانيا	٣٤٠٠٠٠٠
بريطانيا	٣٢٠٠٠٠٠
كوسوفا	٢٢٠٠٠٠٠
البوسنة والهرسك	٢٠٠٠٠٠٠ (+ مليون مشرد)
إيطاليا	١٤٢٠٠٠٠
بلغاريا	١٠٠٠٠٠٠
هولندا	٩٥٠٠٠٠
إسبانيا	٩٠٠٠٠٠
مقدونيا	٧٠٠٠٠٠

(١) الكتاب الإحصائي للمسلمين في أوروبا - الإصدار الأول: Editor in Chief Joergen S. Nielsen: Yearbook of Muslims in Europe - Volume 1, Brillverlag, Leiden and Boston, 2009 غلبة النهج العلمي على محتويات الكتاب، لفت نظر كاتب هذه السطور احتواؤه على رقم ٢,٢ مليوناً لتعداد المسلمين في ألمانيا، بينما سبقت الإشارة إلى أن آخر التقديرات التي نشرتها وزارة الداخلية الألمانية - قبل صدور الكتاب - بلغت بهم ٤,٣ مليون.



## العزلة والاندماج.. بين جيلين من المسلمين:

تعرّض المسلمون في أوروبا زمنًا طويلًا - ما لا يقل عن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الميلادي العشرين- لاتهامهم بالانعزال عن الوسط الغربي من حولهم، ويُذكر هذا العنصر في تحليل كثير من الجوانب السلبية لأوضاع المسلمين الراهنة، مثل انخفاض نسبة التعليم بين الناشئة، بالمقارنة مع أقرانهم من غير المسلمين، وهو ما يعني تحميلهم المسؤولية عن تلك الأوضاع السلبية، إنَّما تبقى «العزلة» تهمة «تعميمية» تتطلب بيان بعض جوانبها باختصار:

١- كانت غالبية المسلمين الوافدين من لاجئين وعامل أجنبي على أدنى مستوى ثقافي واجتماعي ومادي داخل بلدانهم الأصلية، وبقي التعامل الرسمي والاقتصادي معهم فترة طويلة لا ينطلق إلا من إسهامهم كقوى عاملة في تحقيق مردود اقتصادي، فكانت العزلة نتيجة حتمية للجهل باللغة والقوانين وبالظروف الاجتماعية، ولنقص الطاقات الذاتية لكسر طوق العزلة، التي كانت المسؤولية عنها في البداية على الأقل مسؤولية السلطات الرسمية.

٢- في حقبة السبعينيات حتى أواسط الثمانينيات من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الطلبة والتجار واللاجئين السياسيين من بلدان إسلامية، لا يمكن الحديث عن «عزلة» بقدر ما يمكن الحديث عن «ذوبان» في المجتمعات الأوروبية الغربية، فالغالبية حملت معها توجهات قومية ويسارية وغربية، وهو ما انعكس في ممارسة طريقة الحياة الغربية السائدة على نطاق واسع، قبل أن تتخذ الصحوة الإسلامية مسارها في أواسط الجيل الثاني من المسلمين.

٣- في بداية انتشار الصحوة الإسلامية انتشرت في أواسط التنظيمات وأنشطتها ميول «العزلة» بمفهومها الاجتماعي؛ خشية من المؤثرات السلبية للحياة الغربية -لاسيما ما سُمي ثورة الطلبة أو الثورة الجنسية عام ١٩٦٨م وما تلاها- على العقيدة والسلوك الأخلاقي

في الدرجة الأولى، إلا أنَّ ذلك لم يقترن بانتشار اتجاه «التشدّد والتطرّف» الذي يرد مع الحديث عن العزلة ومفعولها من جانب من يطرحها مع تحميل المسلمين أنفسهم المسؤولية عنها.

٤- رغم ذلك لا يسري مفهوم العزلة حاليًا على النسبة الأعظم من جيل الناشئة والشبيبة في أواسط الصحوة الإسلامية أيضًا، فتركيز التنظيمات الإسلامية على الأنشطة العقدية والتعبدية والثقافية، دون الاهتمام الكافي بتأسيس مراكز ومؤسسات اجتماعية وفكرية وثقافية ورياضية بطابع إسلامي؛ ساهم -دون تخطيط مسبق- في انخراط الشبيبة المسلمة اندماجياً في هذه الميادين في نطاق ما يتوافر من مؤسسات لها، وأصبح عليهم الاعتماد على أنفسهم في محاولة التوفيق ما بين توجهاتهم الإسلامية والمعطيات المتناقضة معها في المجتمع من حولهم.

٥- رغم جميع ما يقال إعلامياً للربط بين «العزلة الذاتية» للمسلمين في أوروبا، وبين ظاهرة التطرّف وصولاً إلى الانزلاق إلى الانتماء لتنظيمات استخدام العنف غير المشروع؛ فإن التقارير الرسمية، بما فيها ما يصدر عن أجهزة الأمن الأوروبية (المخابرات وسواها) لا تصل بأقصى ما تذكره من تقديرات انتماء فريق من الشبيبة المسلمين إلى اتجاهات التطرّف والعنف، إلى أكثر من واحد في المائة من عموم المسلمين، وهي نسبة أدنى من انتماءات غير المسلمين من السكان إلى اتجاهات التطرّف والعنف، اليمينية واليسارية، هذا ناهيك عن ممارسة العنف غير المشروع؛ ممَّا لا يصدر إلا عن نسبة متدنية لا تكاد تُذكر عددًا، ولا تصل إلى إمكانية المقارنة بينها وبين ممارسة ذلك العنف من فئات أخرى كاليمن المتطرّف.<sup>(١)</sup>

(١) شهد العقد الأول من القرن الميلادي العشرين تصعيدًا كبيرًا بصدد الاتهامات بالعنف والتطرف، وبات الحديث عن الإسلام في أوروبا مركزًا على منظور «الحرب ضدّ الإرهاب» ومنظور «المراقبة الاستخباراتية»، إنما كانت البداية لذلك قبل سنوات، أي قبل تفجيرات ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وشمل هذه التركيز الكتب والإعلام على نطاق واسع، بما في ذلك ما يصدر مباشرة عن أجهزة المخابرات من تقارير دورية.

الفتيات في الحديقة»، ويجمع بين هذين الاستشهاديين استخدام تعبير الحيوانات.... ثم يورد الأستاذ الجامعي استشهادات أخرى من الفترة ما بين ١٩٦٥ و ٢٠٠٥م لشخصيات سياسية وحزبية وإعلامية معروفة من مختلف الانتماءات، ليقول تعقيباً: «هذه لغة تصنّف البشر في مرتبة الحيوانات، فيمكن بالتالي التعامل معهم تعاملًا غير إنساني دون وخز ضمير، ولا مكان لمثل تلك اللغة في ظل نقاش ديمقراطي... ويتوزع ذلك التشبيه بممارسات جنسية حيوانية بصورة متكافئة ما بين الأحزاب المسيحية والاشتراكية، ولا يصدر عن هامش المجتمع، وكان الاستشهاد الأول المذكور أعلاه من جانب أولاً أونسيلد باركيفيتش، صاحبة دار نشر سوركامب، وهي بذلك ذات تأثير واسع النطاق في الأوساط الثقافية اليسارية، والاستشهاد الثاني من جانب سوزانه فينتر، السياسية النمساوية من حزب الليبراليين النمساوي اليميني المتطرف. واضح أنّ العداء للإسلام يصدر عن اليسار واليمين، عن النساء والرجال».

هذه مقتطفات من مقالة واحدة، منشورة حديثاً، باستشهادات تمثل غيضاً من فيض ما انتشر على مدى عدة عقود، وإذا كانت لا تعطي بالضرورة صورة متكاملة للعالم عن مجموع المواقف الرسمي والسياسي والكنسي والثقافي تجاه الوجود الإسلامي في أوروبا، فهي تكشف -كمثال- عن خطأ الصورة التعميمية القائلة: إنّ هذا العداء، أو الخوف المرضي من الإسلام في أوروبا، هو من صنع اتجاه معين، مع توجيه أصابع الاتهام إلى اليمين المتطرف فقط.

وفي هذه الأجواء لا يسهل الجواب على السؤال المطروح باستمرار: ما الذي ينبغي على المسلمين في أوروبا صنعه على طريق اندماج إيجابي يجمع بين جناح المواطنة في الدول التي يعيشون فيها، وباتوا جزءاً من واقعها ومستقبل مجتمعاتها، وجناح الحفاظ على تميزهم بالهوية الإسلامية، وهو ما لا يمكن -دون تحقيقه- أن يسري مفعول «حرية المعتقد» على أرض

لا يفسح المجال للتفصيل فيما سبق، لاسيما من حيث دور السياسة والفكر والإعلام في صناعة أجواء معادية، وانتشار ما يسمى الخوف المرضي من الإسلام<sup>(١)</sup>، فنسوق هنا مثلاً واحداً لبيان المقصود بالفقرات السابقة:

في مقالة نشرها يوم ١٦/٨/٢٠١٠م موقع «ألمانيا الجديدة»<sup>(٢)</sup> يقول أستاذ مادة الإعلام في جامعة زولينجن يورج بيكر:

«ورد في آذار/ مارس ٢٠٠٢م في صحيفة فرانكفورتر الألمانية مقال جاء فيه: (إنّ الشعوب الإسلامية المشرقية متخلفة اضطرارياً تحت تأثير الضغوط، والاستصغار من شأنها، والغباء، ومنع التقدّم، تخلّفاً دون المستوى الثقافي الغربي بمراحل، فهم بشر عاطفيون، وحيوانات عقائدية، هائجة، عنيفة، كالبهائم المرمية في أسواق البيع... صحيح أنّ هذا الاستشهاد بسيط للغاية بالمقارنة مع استشهاد آخر ورد فيه: «يجب علينا أن نقيم دار دعاة حيوانية في حديقة المدينة من أجل أولئك الرجال المسلمين كيلا يتعرّضوا بالاعتداء على

(١) بدأت تظهر كتب ومقالات تحذر من الخوف المرضي من الإسلام، وتشير إلى مصادره، ومن الأمثلة الصارخة على طريقة صنعه كتاب «أنتدوا الغرب... أسلمة أوروبا المتسلّة»: Udo Ulfkotte: SOS Abendland, Dieschleichende Islamisierung Europas, Kopp Verlag, 2008 انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1270>

ومن الكتب التي تتحدّث عن نشأة الظاهرة وتطوّرها كتاب «صورة المسلم العدائية» حول نشأتها وصانعيها وتفنيدها: Kai Sokolowsky: Feindbild Moslem, Rotbuch Verlag, Berlin, 2009. انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1476>

ومن الأمثلة على الكتب التي تبين منهجياً دور الإعلام على هذا الصعيد كتاب «عرض الإسلام في الصحافة»: Dr. Sabine Schiffer: Die Darstellung des Islams in der Presse. Sprache, Bilder, Suggestionen. Eine Auswahl von Techniken und Beispielen. Ergon-Verlag, Würzburg 2005

(٢) انظر: JIrg Becker, Neues Deutschland, 16.08.2010, in: <http://www.neues-deutschland.de/artikel/177500.hysterische-glaubenstiere.html>

الواقع؟

شعبان أثناء مؤتمر انعقد في دمشق بمبادرة ألمانية عام ٢٠٠٦م، بقولها: «أفضل طريقة للاندماج هي قبول الغرب للمسلمين على أنهم جزء ثقافي منه ومصدر غنى له، وعلى القوانين والحكومات الغربية تفهم ثقافة الإسلام لأن لديه الكثير مما يعني الإنسان في الشرق والغرب».

ويشهد على الحاجة إلى جهود رسمية ما ورد في «دليل شئون الاندماج» الصادر بنسخته الأولى قبل ٥ أعوام (٢٠٠٥م) عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، وهو يؤكد أن «الاندماج لا يتحقق عبر طريق في اتجاه واحد فقط، بل ينبغي أن تكون المجتمعات الأوروبية على استعداد لاحتضان المهاجرين أيضاً»، ثم يبين تبعاً لذلك الكثير مما ينبغي صنعه -ولم يُصنع- على أصعدة الخدمات والسكن والقطاع الاقتصادي وغيره.

#### الإقصاء والتطويع.. بين جيلين من السياسيين:

في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن ميول الانعزال خوفاً على العقيدة والأخلاق من جانب المسلمين وحدها هي العنصر الفعّال في طبيعة تطوّر الوجود الإسلامي في أوروبا، إنّما كان إلى جانبها، بمفعول مماثل، عنصر الإقصاء من جانب صانعي القرار السياسي والاقتصادي والثقافي أيضاً. ومع انتشار ما عرف بثورة الطلبة أو «الثورة الجنسية» ابتداء من عام ١٩٦٨م، والتي صنعت اتجاهًا شاملاً لمناحي الحياة، الإباحية اجتماعياً، والمتحرّرة بمفهوم الحرية المطلقة سياسياً واقتصادياً، استمرّ إقصاء أصحاب التوجّهات الإسلامية، وإبراز أصحاب التوجّهات العلمانية المنغّبة بصورة منهجية -وليس مثال سلمان رشدي وتسليمة نسرين مثلاً شاداً في هذا الإطار- وكانت مشاركة العالم العربي كضيف

في مطلع ٢٠٠٩م تابع كاتب هذه السطور التناقض بين بعض التصريحات الإيجابية وواقع الممارسات السياسية، وكان من ذلك على سبيل المثال: (١)

قول رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز قبل سنوات: «إن الأصوات المتطرفة تحظى باهتمام إعلامي يتناسب مع حجمها، وتحجب عن العالم الصوت الإسلامي المعتدل والحقيقي». وتعليق محمد شفيق باسم «مؤسسة رمضان» الشبابية الإسلامية في بريطانيا: «الحكومة

ماهرة جداً في صياغة ما تعلن عنه، ولكن لا يصدر الكثير عنها عند الوصول إلى التنفيذ بصورة جوهرية.. وحكومة بليز أقدمت على كثير من التشريعات القانونية التي تنطوي على التمييز ضد المسلمين، كما أن ما فعلته في العراق وأفغانستان زاد من وطأة الإرهاب»، ولا يبدو من «الاستراتيجية الجديدة» لحكومة براون -السابقة في هذه الأثناء- أنها قد خرجت عن هذا الخط العام عموماً.

أو قول د. ألبريخت ماجن، رئيس لجنة اندماج الأقليات في فرانكفورت بألمانيا: «لا نحاول اقتلاع الناس من جذورهم، بل نريد نشر الإدراك أننا نعيش في مجتمع متعدد الثقافات».. وانتقاد د. فيرنر شيفاور، من جامعة فرانكفورت «قيام بعض قطاعات الإعلام الغربي بدور كبير لإلصاق (تهمة الإرهاب) بالمسلمين».

وهذه أقوال تتناقض أيضاً مع عدم رصد جهود رسمية تواجه هذه الظواهر على أرض الواقع، الذي عبّرت عنه مثلاً وزيرة المغتربين السورية سابقاً بثينة

(١) انظر للكاتب: «مستقبل الإسلام بين الشباب والكهول» في موقع مداد القلم:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1179>

هذه الفقرة؛ فبات العداء للإسلام منهجاً متبعاً، كما تبين ذلك دراسات منهجية منصفة، سبقت الإشارة إلى بعضها، ومنها أيضاً: «العداء للإسلام والعداء للسامية.. دراسة مقارنة»<sup>(٢)</sup>

وينسجم نشر العداء للإسلام مع محاولة المسؤولين تسويق الهجمة العسكرية الكبرى على أكثر من موقع في العالم الإسلامي، أبرزها أفغانستان والعراق، بينما يشير ظهور المزيد من الكتب المنصفة إلى بذور التحوّل التي ظهرت في العقد الأوّل من القرن الميلادي الحادي والعشرين، فتصعيد العداء صنع ردّ فعل مضاداً، ولهذا أهمية كبيرة في رصد تطوّر التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا، على مختلف المستويات، لاسيما

الفكرية والجامعية، ويشهد على ذلك كمثال من بين أمثلة عديدة، التفاعل مع ما عُرف بالإساءات الكبرى -نطلق عليها الكبرى لوجود إساءات سابقة ولاحقة باستمرار- لمقام النبوة، فكان ذلك التفاعل من وراء رصد ميزانية خاصة وعامية كاملين من الدراسة لاستصدار كتاب بعنوان «محمد.. الحياة والأسطورة» لمستشرق معروف، هو بروفيسور ( تيلمان ناجل)، في ١٠٥٢ صفحة، يمكن التنويه بتوجّهاته عند الإشارة إلى أنه بدأ بطرح فرضية أن محمداً صلى الله عليه وسلّم مجرد أسطورة، ولم يكن له وجود في التاريخ، وهي فرضية طرحتها باحثة أمريكية سابقاً، ورغم استبعاده صحّة تلك الفرضية «يمكن التكهّن بأن ذلك استهدف من جانب المؤلّف إضفاء صفة الإنصاف المنهجي لنفسه في بقية كتابه» لم تدع فصول الكتاب أسلوباً إلا واتبعه المؤلّف للتشكيك في سائر ما ورد في السيرة المطهّرة،

(٢) عداء السامية وعداء الإسلام - مقارنة:

Dr Sabine Schiffer und Constantin Wagner: Antisemitismus und Islamophobie - ein Vergleich, HWK Verlag, 2009.  
انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=e=News&file=article&sid=1363>

شرف في معرض كتب فرانكفورت الدولي سنة ٢٠٠٤م مناسبة أظهرت للعيان حصيلة هذه الجهود.<sup>(١)</sup>

ولا ينفي ذلك تأكيد وجود قصورٍ من جانب أصحاب التوجهات الإسلامية عن التحرك بفاعلية في الميادين الثقافية والأدبية والفنية والفكرية عموماً.

لقد تحوّلت صيغة العزلة والإقصاء تحوّلاً جذرياً مع مطلع التسعينيات من القرن الميلادي العشرين، إلى صيغة العداء والتطويع (قبل سنوات عديدة من وضع

ما يُسمّى الإرهاب في محور التحركات السياسية وسواها)، وكأنّ إشارة البدء لها كانت مع طرح شعار «الإسلام عدوٌّ بديل» عقب سقوط الشيوعية، وكان ذلك في المنتدى السنوي للشئون

الأمنية العالمية في ميونيخ عام ١٩٩١م، على لسان ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ونائب الرئيس الأمريكي بوش الابن لاحقاً.

لم يعد الغالب في المواقف والوثائق السياسية -كوثائق حلف شمال الأطلسي- وفي المواقبة الإعلامية والفكرية الناشطة للتوجهات السياسية؛ يعتمد على محور الربط بين الإسلام والتخلف، فانتشرت أطروحات جديدة كالأصولية الإسلامية مقدّمة للإرهاب الإسلامي لاحقاً، وضرورة تحرير المرأة من اضطهادها إسلامياً، والذي تحوّل واقعياً إلى «اضطهاد تقني» لحجابها ولعملها لاحقاً، وظهر في التسعينيات عدد كبير من الكتب والمواقع الشبكية الموجهة إلى العامّة، في صيغة قصص، أو كتابات بعيدة عن التزام المنهج العلمي، تشير إلى الخطّ العام في مضامينها الاستشهاديات المشار إليها في مطلع

(١) التفاصيل في مقالتي للكاتب في «إسلام أون لاين» و«إسلام ويب»:

[http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1181064120838&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout](http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181064120838&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout)

<http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=73982>

لا ينفي ما سبق استمرار الحرص عمومًا على عدم تمكين الإسلام والمسلمين من التحرك دون «ضوابط» مستمدة من الرؤى العلمانية المسيطرة سياسيًا واجتماعيًا، وهذا ما يمكن إعطاؤه عنوان «التطبيع» بعد استحالة الإقصاء المطلق -وسيرد الحديث عنه لاحقًا- ولم ينتشر هذا التوجّه اعتبارًا، فقد طرحت معالمه الرئيسية رؤى ارتيادية (استراتيجية) غريبة عديدة، كان من أبرزها الدراسات الصادرة - والمعروفة عمومًا - عن مؤسسة راند الأمريكية، حول ما أسمته «الإسلام المدني الديمقراطي» و«الشبكات الإسلامية»، وواكبتها أطروحات مشابهة في الساحة الفرنسية التي تُعتبر العلمانية فيها أرسخ منها في أقطار أوروبية أخرى، ومن ذلك ما طُرح تحت عناوين «عولمة الإسلام»، و«تجربة الإسلام السياسي» في كتابين تحت هذا العنوان للمؤلف الفرنسي «أوليفيه روا»، صدرت ترجمتهما بالعربية عن دار «الساقية» في لندن وبيروت.

كما لم ينقطع في الوقت نفسه طرح التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا من منظور «الإرهاب.. والأمن»، ومن ذلك مثلاً الإعلان البريطاني يوم ٢٤/٣/٢٠٠٩م عن «استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب»، والتصريح بمخاوف عدد من المسؤولين عن التنظيمات الإسلامية من مزيد من التشدد تجاه المسلمين في بريطانيا تحت ستار تشريعات قانونية، وإجراءات إدارية شبيهة بما عُرف تحت عنوان القوانين الاستثنائية بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١م.

ومن هنا أيضًا حملة مدهمات واتهامات في ولاية بافاريا الألمانية، كُشف عنها يوم ١٩/٣/٢٠٠٩م، واستهدفت سبعة من الناشطين إسلاميًا من منظمات إسلامية معروفة، وانطوت على تصعيد نوعية الاتهامات ومضامينها بالمقارنة مع ما كان في حملات سابقة، فضلاً عن ازدياد نسبة مدهمات المساجد، وحظر العديد من الجمعيات الخيرية بدعوى دعمها «أبناء الشهداء» في فلسطين، وبالتالي -وفق المواقف

وصدر الكتاب عن دار نشر متخصصة في إصدار الكتب المدرسية والجامعية، وسرعان ما تبني عدد من دور الاستشراق الجامعية اعتماد هذا المؤلف الجديد إلى جانب المصادر الاستشراقية القديمة.<sup>(١)</sup>

لم يمض وقت طويل إلا وأقدم الباحث الجامعي بروفييسور ماتياس روهي، على إصدار كتابه القيم بعنوان «الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر» ففند فيه -وفق المنظور الغربي للأديان- كثيرًا ممّا يقال عن الإسلام وشريعته ونبيّه صلّى الله عليه وسلّم من منطلق العداء.<sup>(٢)</sup>

لم تعد الساحة الفكرية والإعلامية على الإطلاق كما كانت من قبل، حافلة بالعداء خالية من الإنصاف، بل على النقيض من ذلك، يمكن القول: إن تنامي عدد المواقف المنصفة في ثنايا الكثير من الكتب والمقالات<sup>(٣)</sup>، علاوة على المؤلفات المنصفة في صيغة كتب ودراسات منهجية عديدة، أصبح ظاهرة تسمح بالقول: إن التغيير بهذا الاتجاه أخذ طريقه على نطاق واسع، ويصعب تصوّر وقوع نكسة على صعيده.

(١) «محمد.. الحياة والأسطورة»:

Tilman Nagel: Mohammed, Leben und Legende, Oldenbourg Verlag, München, 2008.

(٢) «الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر»:

Mathias Rohe: Das islamische Recht: Geschichte und Gegenwart, Beck Verlag, 2009

(٣) لا يمكن حصر ما يتردّد في ثنايا الكتب والمقالات بطبيعة الحال، إنما يتبين المقصود من خلال مثال ما ورد بقلم الكاتب يورجن تودنهوفر بعنوان «لماذا تقتل يا زيد؟» حول المقاومة في العراق، وهو يقول مثلاً: «لم أقرأ كتاباً أكثر إثارة وقدرة على استخدام الكلمات مثل العهد القديم (التوراة)، ولا كتاباً ينشر إحساس المحبة بين أوراقه مثل العهد الجديد (الإنجيل)، ولا قرأت كتاباً حافلاً بروح العدالة في طياته مثل القرآن، الذي يخترق بإبداعه البلاغي حتى الحاجز الذي تصنعه الترجمات الضعيفة لنصه العربي».

انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=832>

والجدير بالذكر أنّ جامعات عديدة بدأت تتناول الإسلام والوجود الإسلامي في الغرب بدراسات وبحوث علمية منهجية، وإنشاء كراسي تدريس جامعي، ومشاريع لإعداد الأئمة والمدرسين، بصيغ تتجاوز الإرث الثقيل من حقبة الاستشراق الكنسي والعداء الاستعماري، ولا تخلو من عقبات جديدة، ولكنها لا تخلو أيضاً من التعاون مع جهات إسلامية.

الرسمية لتعليل ذلك- تشجيع من يقوم بعمليات عنف مع الاستعداد للشهادة خلالها .

### تطور العمل التنظيمي.. بين العوائق الذاتية والخارجية:

يمكن اعتبار أواسط الستينيات الميلادية البداية لقيام عمل إسلامي منظم في أوروبا، اعتمد على الأفواج الأولى من الطلبة الوافدين، بعد تنظيمات أقيمت على أساس المصليات التي أنشأها العمال المسلمون من قبل، وساهم في تطور العمل التنظيمي الارتفاع التدريجي لنسبة أصحاب القدرات المالية من المسلمين، كأصحاب الاختصاصات الجامعية والمهنية المهاجرين إلى ألمانيا لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو الخريجين من الطلبة الوافدين سابقاً، علاوة على تراجع التيار العلماني والقومي بعد ١٩٦٧م، وارتبط تطور عمل التنظيمات الإسلامية بتأثير الانتماء المذهبي، لاسيما ما بين السنة والشيعية، والانتماء الحركي، في نطاق المراكز والتنظيمات الإسلامية ذات الغالبية العربية تخصيصاً، وكانت العلاقات بينها صورة طبق الأصل عن العلاقات وتطورها على مستوى التنظيمات الحركية الأم في البلدان العربية، بينما بقي للانتماء القومي دوره في أواسط المسلمين من غير العرب، لاسيما الأتراك. وتركت الأحداث السياسية الكبرى في البلدان الإسلامية أثرها على طبيعة الأنشطة في نطاق التنظيمات الإسلامية في أوروبا، ومن أبرزها أحداث قضية فلسطين وما حولها، والثورة الإسلامية في إيران وآثارها الإقليمية.

لا يمكن تبعا لما سبق وضع خارطة واضحة المعالم للتنظيمات الإسلامية مع نهاية القرن الميلادي العشرين، بينما نجد لاحقا ازدياد محاولات التنسيق والتعاون بين المنظمات القائمة، جنبا إلى جنب مع ازدياد التركيز على القضايا المباشرة المتعلقة بالوجود الإسلامي في الغرب، بدلا من التركيز سابقا على أحداث العالم الإسلامي.

ساهم ذلك في تطور بطيء لعلاقة التنظيمات الإسلامية مع السلطات في البلدان الأوروبية، وانتقالها من مرحلة التوتّر الشديد إلى مرحلة «محاولة» إزالة مواطن التوتّر، علاوة على البحث عن حلول عملية للمشكلات الناشئة؛ نتيجة ارتفاع نسبة المسلمين في المدارس والجامعات والمؤسسات المهنية وغيرها.. وبالقدر نفسه نشأت مواطن توترات تنظيمية جديدة على مستوى العلاقة بين الأجيال.

يمكن القول: إن المسؤولية عن صناعة القرار في معظم التنظيمات الإسلامية «متوارثة» ليس بمعنى القربة الأسرية، وإنما بمعنى القربة «الحركية»، فلا تزال غالبية المسؤولين عن هذه التنظيمات من الجيل السابق، جيل الوافدين، بينما تواجه التنظيمات مشكلات مرتبطة في الدرجة الأولى بالجيل الجديد، الذي يمثل على أرض الواقع جزءا من المجتمعات الأوروبية، ويواجه مشكلاته المباشرة معها، بدءا بالمدرسة وانتهاء بمكان العمل.

إن المراكز والاتحادات والجمعيات وغيرها من التنظيمات الإسلامية التي أنشئت قبل عقود، قدّمت خدمات جلي لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكان وجودها وأنشطتها وجهود من قام عليها من الأركان الحاسمة في الحفاظ على إسلام المسلمين، وانتشار الصحوة في صفوفهم، وتأمين بعض الاحتياجات الأساسية لهم، من حيث أداء العبادات، وتحصيل المعرفة الإسلامية، والتربية السلوكية، وتأمين متطلبات معيشية أخرى بدءا بالذبح على الشريعة الإسلامية انتهاء بالمقابر الإسلامية.

هذا الحديث يصف حقبة ماضية، والتفصيل فيه يمكن أن يطول، إنما يأتي ذكره عمداً قبل الإشارة إلى السلبيات دفعا لما قد يثير الانطباع أو الوهم كما لو لم تكن توجد إيجابيات، وليس هذا صحيحا.

## يمكن الاكتفاء بصدد بعض السلبيات المقصودة

### بتعداد بعض العناوين الأساسية: (١)

١- البنية الهيكلية لمعظم التنظيمات القائمة بنية بلغت مرحلة الكهولة، إن لم نقل الشيخوخة، وقد قامت تحت تأثير ظروف زمنية وموضوعية تختلف اختلافاً جذرياً عما هو سائد اليوم.

٢- من ذلك على وجه التخصيص غلبة طابع «تنظيم جاليات وافدة» مع ما يعنيه ذلك من تأثير الأساليب والوسائل وطرق التفكير والتعامل الوافدة مع الوافدين من مواطنهم الأصلية، بينما أصبح أكثر من ثلثي المسلمين في أوروبا من

الفئات المستوطنة، التي تشكل جزءاً عضوياً من المجتمع.

٣- أغلب المسؤولين (أي القيادات) في العمل الإسلامي في أوروبا، من مراكز وروابط، يسري عليهم ما يسري عليها من حيث الوصول إلى مرحلة الكهولة وتجاوزها، ومن حيث غلبة «فكر الوافدين» عليهم،

بينما نجد أن السواد الأعظم من المسلمين المترددين على المساجد والمصليات والمراكز الإسلامية هم من جيل الشببية، وهم في سن العطاء المطلوب، ويتمتعون بميزات أخرى عديدة، بدءاً باستيعاب المجتمع الذي وُلدوا ونشئوا فيه، وطرق تفكيره وأساليب التعامل معه والتأثير عليه، انتهاء باستيعابهم الأكبر لوسائل العصر الحديثة، وقدرتهم على توظيفها لتحقيق

(١) توجد مصادر عديدة حول التنظيمات الإسلامية في أوروبا، إنمّا لا تخرج عن نطاق التعداد والرؤية لها من خارج نطاقها، بمنظور غربي غالباً، أو بمنظور جهات مسلمة أقرب إلى الارتباط بجهات رسمية وكنسية، ولا يعني ذلك غلواً أو أخطاء جسيمة بالضرورة، إنمّا يفتقر واضعوها إلى المعرفة من الداخل عبر المعاشية المباشرة، وهي ما تعتمد عليه الملاحظات التالية في النص، مع الإشارة إلى شروع الجهات الرسمية حديثاً في الاستعانة ببعض الخريجين المسلمين للتوصل إلى دراسات منهجية حول واقع التنظيمات الإسلامية ومدى تمثيلها للمسلمين.

## الأهداف المرجوة.

٤- إن التركيز على التميز الانتمائي الإسلامي كما مارسته التنظيمات الإسلامية في عقود ماضية كان ضرورة، لاسيما في مواجهة ما غلب على المجتمعات الأوروبية والإسلامية آنذاك، وتمثل في تيارات رافضة للدين ومعادية له، ويختلف الوضع الآن من حيث ارتفاع نسبة المتأثرين في تصوراتهم وواقع حياتهم بالصحة الإسلامية، كما يختلف بارتفاع نسبة المعرفة بالإسلام في الغرب، رغم المظاهر العدائية والتحريضية. واستمرار التميز مطلوب، ولكن دون أن يفقد ضوابطه، كيلا يتحوّل إلى تقويع وعزلة،

أو يدعم مظاهرهما المنتشرة حتى الآن، فيصبح عقبة في طريق الاندماج الإيجابي بشقي «المواطنة الأوروبية والانتماء الإسلامي» معاً في الوقت الحاضر.

□ **إن التركيز على التميز الانتمائي الإسلامي كما مارسته التنظيمات الإسلامية في عقود ماضية كان ضرورة، لاسيما في مواجهة ما غلب على المجتمعات الأوروبية والإسلامية آنذاك، وتمثل في تيارات رافضة للدين ومعادية له، ويختلف الوضع الآن من حيث ارتفاع نسبة المتأثرين في تصوراتهم وواقع حياتهم بالصحة الإسلامية.**

٥- ممارسة التنظيمات الإسلامية للدعوة إلى الإيمان والأخلاق والعبادات في حقبة ماضية كانت ضرورية للغاية، وقد حققت كثيراً من أهدافها، ولا تتقطع الحاجة إليها الآن وفي المستقبل أيضاً، إنما الحاجة في الوقت الحاضر كبيرة وماسة وحيوية إلى ما يرتبط بميادين أخرى عملية، بدءاً بقضايا حضارة الأطفال والتدريس، وعلاقة أولياء أمور التلامذة المسلمين بالمسؤولين في المدارس والدوائر الرسمية، وعلاقة الطلبة والطالبات بزملائهم من غير المسلمين وبأطقم التدريس في الجامعات، مروراً بقضايا الأسرة والمجتمع، وتنمية المواهب والتخصصات، والتعامل مع النقابات وأرباب العمل، والتأثير على المستويات الفكرية والأدبية والفنية والإعلامية، انتهاء بالتفاعل مع التيارات والأحزاب السياسية ومراكز القوى المؤثرة على صناعة القرار التشريعي القانوني وغير ذلك.

## استهداف جيل الناشئة والشبيبة.. والطاقات الجديدة:

إذا كانت «عولمة الإسلام» أو علمنته، أو إيجاد ما يوصف أحياناً بالإسلام الأوروبي من المرتكزات الرئيسية في أي رؤية ارتيادية «استراتيجية» غربية مستقبلية، فإن العنصر الحاسم على هذا الصعيد هو تركيز الاهتمام الأكبر على جيل الأطفال والناشئة والشبيبة من المسلمين، وهو ما لا يمكن استبعاد التكهن بصدده أنه يريد «تطويع» تطوّر الوجود الإسلامي في أوروبا للرؤى العلمانية السائدة فيها،

مما يمثل معضلة لا يسهل الجمع فيها بين اندماج إيجابي لا يقترن بالذوبان في المجتمع، ولا يلغي الهوية الإسلامية للمسلمين، وبين إيجاد صيغة توافقية بين تطبيق الإسلام في بلدان غالبية سكانها من غير المسلمين، وبين القوانين والأعراف السائدة فيها.

بعض المظاهر «السلبية» لهذا الاهتمام بجيل المستقبل موجودة منذ فترة بعيدة، ويُذكر على سبيل المثال كيف حاولت حكومة المستشار الألماني هلموت كول في ثمانينيات القرن الميلادي العشرين، إغراء الشبيبة بالتجنّس وإغراء الجيل الأكبر سنّاً بالرحيل، فصدّرت قوانين تسهّل على الشبيبة البقاء بقصد الاستقرار والتجنّس، حتى وإن لم يبلغ الشاب/ الشابة السن القانونية، أي الثامنة عشرة من العمر، مقابل قوانين بإعطاء منحة مالية لمن يرغب من الجيل الأكبر سنّاً في الرحيل إلى «بلده الأصلي».

غاب مفعول هذه القوانين وأمثالها بعد أن تبيّن أن انتشار الصحوة الإسلامية يشمل جيل الشبيبة في الدرجة الأولى، أو بتعبير آخر بعد أن ظهر أن مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا مرتبط بتوجّهات هذا الجيل.

مع الخلل في التطوّر السكاني في أوروبا عمومًا؛ نتيجة نقص المواليد من أهل البلاد الأصليين، وارتفاعها في أوساط ذوي الأصول الأجنبية لاسيما المسلمين، ارتفعت نسبة جيل الأطفال والناشئة في مؤسسات التعليم بما يتجاوز معدّلات وجود عموم المسلمين بين السكان؛ إذ تبلغ نسبة التلاميذ المسلمين في المدارس الألمانية -مثلاً- حسب المصادر الرسمية حوالي ٢٥٪ وسطياً، مقابل نسبة من المسلمين تعادل حوالي ٥٪ من السكان، وهذا ما يسري على معظم بلدان غرب القارة الأوروبية.

وارتفع بتأثير ذلك اهتمام السلطات بالتلاميذ المسلمين، جنباً إلى جنب مع ارتفاع الاهتمام بإيجاد «ضوابط» لتدريس الإسلام، وكان من أوضح الأمثلة على ذلك في ألمانيا أن مشروع «مؤتمر الإسلام» الحواري بين

**مع الخلل في التطوّر السكاني في أوروبا عمومًا؛ نتيجة نقص المواليد من أهل البلاد الأصليين، وارتفاعها في أوساط ذوي الأصول الأجنبية لاسيما المسلمين، ارتفعت نسبة جيل الأطفال والناشئة في مؤسسات التعليم بما يتجاوز معدّلات وجود عموم المسلمين بين السكان**

السلطات الاتحادية والإقليمية من جهة وممثلين عن المنظمات الإسلامية الكبرى مع إضافة أفراد اختارهم السلطات -معظمهم من المسلمين العلمانيين- قد استغرق ٣ أعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩م)، وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها الدعوة إلى التركيز على مشاريع تدريس الإسلام وأوضاع التلاميذ المسلمين.<sup>(١)</sup>

وصارت المشكلة الحقيقية هي التعامل مع التلاميذ المسلمين، لاسيما الإناث داخل المدارس، وتأثرت أصوات علمانية إعلامية عديدة ذلك في الفترة

(١) في الجلسة العامة الرابعة والختامية للمؤتمر خصّص وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبلي جزءاً كبيراً من كلمته الافتتاحية للحديث عن تدريس الإسلام في المدارس الألمانية، مبيّناً وجود إنجازات تحققت على هذا الطريق، وأهمها أن الولايات الألمانية -باعتبار التدريس من اختصاصها- نشطت على هذا الطريق بشكل ملحوظ، ودعا شويبلي إلى تعزيز العمل لإدراج الإسلام والبحوث العلمية حوله، وإعداد المدرسين له في الجامعات الألمانية، ورأى العقبة الرئيسة متمثلة في غياب جهة تمثل الإسلام بمفهوم القانون الألماني لتكون شريكاً في وضع المناهج وما يرتبط بها، وإلى ذلك الحين يؤخذ بحلول وسطية من جانب الولايات الألمانية تعتبر «مرحلية» فقط حسب أقواله.



جديدة يمارسها الشبيبة، دون أن تكون لهم قواعد تنظيمية تساعدهم على تحقيق تطلعاتهم بالإضافة إلى وجود عقبات أخرى، منها:

١- يحتاج الشبيبة إلى المزيد من المعرفة بالإسلام، وإلى المزيد من الخبرة في العمل الإسلامي، ولن يتحقق ذلك إلا عبر ممارسة العمل، وليس من خلال إعداد نظري في مرحلة تليها مرحلة أخرى.

٢- مفهوم استيعاب الشبيبة من جانب الجيل «الأكبر» سنًا، يحتاج إلى تصحيح جذري، فهو لا يتحقق إلا من خلال تمكين الشبيبة من المشاركة في الرأي والتوجيه، وليس من خلال التأكيد دون انقطاع أن الشبيبة «في حاجة إلى الرأي والتوجيه» فقط.

٣- كثير من الشبيبة يريد ممارسة العمل، الذي يعتقده هو صوابًا، وهو في غالب الأحيان أقرب إلى الصواب؛ نتيجة استيعابه للمجتمع الذي نشأ فيه وطرق تفكيره والتعامل معه أكثر من جيل «الوافدين» وإن طال بهم المقام، ولكن قد لا يبدو الصواب لديه صوابًا عند الجيل الأكبر سنًا، فإذا حالت تنظيمات الجيل الأكبر سنًا بصورة ما دون الشبيبة وما يريدون، سيمارسون عملهم «منفصلين» عن البنية الهيكلية القائمة للتنظيمات الحالية، وهذا ما يحصل بالفعل، في أمثلة لا حصر لها، وقد أصبحت أنشطة شبيبة المسلمين، ذكورًا وإناثًا، متنوعة تنوعًا كبيرًا، ومندمجة في البيئة الاجتماعية حولها جزئيًا على الأقل، ولكنها منفصلة غالبًا عما يصنعه الجيل الأكبر سنًا.

٤- كثيرون من قيادات العمل الإسلامي في أوروبا، أصبحت أعمارهم، كما أصبح تاريخهم في العمل الإسلامي في العقود الماضية، من أسباب انخفاض القدرة الفعلية على العطاء، وعلى التفاعل مع الأحداث المستجدة، وعلى التحرك السريع والصابئ المؤثر على أرضية جديدة لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكذلك على التعامل مع وسائل العصر المتقدمة المتطورة بسرعة كبيرة، وتوظيفها على النحو الأمثل،

التالية، على خلفية الرحلات المدرسية المختلطة لعدة أيام، والمشاركة في دروس الرياضة والسباحة، ودور أولياء الأمور على هذه الأصعدة، بينما أشارت بعض وسائل الإعلام إلى مدى «تضخيم» المشكلة، ففي سن الطفولة المبكرة ينخفض على كل حال معدّل حذر الأبوين دروس السباحة على صغار المسلمات (تبدأ دروس السباحة من الصف الثالث غالبًا) انخفاضًا كبيرًا، بينما تفاوتت المواقف الرسمية، ففي ولاية بافاريا مثلاً أعلن مفوض الحكومة المحلية لشئون الاندماج جورج بارفوس -وهو من الديمقراطيين الأحرار- فور استلام منصبه أنه سيعطي أولوية خاصة لهذه المسألة، وسيطالب المسلمين بأجوبة قاطعة بصددتها. أما وزارة التعليم في ولاية بريمن فعندما سئلت رسميًا عن واقع المشكلة في المدارس الألمانية في الولاية، أكدت عدم وجود مشكلة أصلاً، وأنه يمكن تجاوز الجدل الدائر حولها كلية، وجاء جواب مماثلاً من ولاية هامبورج أيضًا.

ورأى بروفيسور ماتياس روهي على هامش الجلسة الختامية المشار إليها، أنه قد «اتضح في السنوات الثلاث الماضية، أننا ما زلنا في بداية مناقشة كثير من النقاط، ويسري هذا مثلاً على السؤال عن صيغة التعاون الضروري في دولة حيادية دينيًا إزاء التنوع الكبير في الحياة الإسلامية الدينية فيها، على أن يكون التعاون واضحًا ومحددًا ومراعياً لهذا التنوع... ويبدو أيضًا استمرار سيطرة المخاوف على النقاش العام حول الوجود الإسلامي في ألمانيا، وهنا أيضًا ينبغي أخذ المشكلات الحقيقية مأخذ الجد ورفض الشبهات والأحكام المسبقة».

ومن خلال المتابعة المباشرة لأنشطة متنامية على مستوى جيل الشبيبة المسلمة في أوروبا، يمكن القول: «إن مستقبل العمل لتثبيت الوجود الإسلامي في أوروبا سيشهد تطورًا انسيابيًا، وإن لم يخلُ من المشكلات، من أساليب ممارستها أجيال الوافدين الأوائل، ولا تزال متأثرة بها في التنظيمات الإسلامية، وبين أساليب

على أن استيعاب خلفية الجهود الغربية التي تستهدف المرأة المسلمة، يتطلب نظرة أعمق إلى ما يحرّكها، وفي مقدّمة ذلك أنّ العلمانيّة الأوروبيّة تعتبر «الحرية الفردية» أكبر منجزاتها، وتواجه حالياً إشكالية الاضطرار إلى تقييد أحد أعمدتها الرئيسة، وهي الحرية الدينية الفردية، فور تجاوز مفعول القيم الدينية لجدران البيوت والمعابد وبعض الجوانب الضيقة للعلاقة الشخصية مع الآخر، ويزداد التقييد شدة في ميدان القيم المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين، بعد وضعها في الصدارة عبر ما سُمّي «الثورة الجنسية» أو ثورة التحرّر الجنسي، المنبثقة بدورها عمّا عُرف بثورة الطلبة عام ١٩٦٨م.

لقد شهدت العقود الماضية الإسقاط التدريجي لسائر «القيم والضوابط العتيقة» وتقنين ما يعتبر بالمنظور الديني «انحلالاً مطلقاً»، حتّى أصبح مجرد الاعتراض على ما يسمّونه «الزواج المثلي»، أي بين اللوطيين وبين السحاقيات «اعتراضاً مخالفاً للقانون وتعدّياً على حقوق الأقليات»، ويظهر للعيان ما يعنيه ذلك، وأين وصلت إشكالية العلمانية مع القيم الدينية عموماً، عندما نستحضر على سبيل المثال كيف أعرب أحد المرشّحين لعضوية مفوضية الاتحاد الأوروبي عن رفضه اللواط من منطلق ديني، فكان موقفه سبباً رئيساً وراء رفض المجلس التصديق على تشكيلة المفوضية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م) إلى أن تمّ تعديلها وإقصاؤه عنها.

أثناء هذه المسيرة «التحرّرية الجنسية» على حساب القيم الدينية في العقود الماضية؛ تطوّرت نوعيّة وجود المسلمين في أوروبا، كما شهدت النظرة الأوروبية إليه تطوّراً ملحوظاً، وواكبته أطروحات جديدة بصدد التعامل الرسمي والاجتماعي مع المسلمين، من ذلك الاندماج دون ذوبان الهوية، ثم التعدّد والتنوّع الثقافي الشامل للمسلمين، وتأكيد الحوار الحضاري، ورفض «صراع الحضارات».. وجميع ذلك ممّا لا ينسجم مع الرؤية «الأصولية العلمانية» وفق ما عبّرت به عن نفسها باستمرار.

وإنّ تحييمهم عن مواقع المسؤولية والقيادة، يمكن أن يؤدي بجيل الشبيبة في قيادة العمل مكانهم، ومع ابتكار أشكال جديدة له، مع الاعتماد على مشورتهم، والرجوع إليهم في كثير من الأمور التي يحتاج فيها إلى الموعظة والمعرفة والخبرة.

أمّا أن يكون «التحي» بالأسلوب المرفوض المعروف عن القيادات السياسية للأنظمة في البلدان الإسلامية، أي إمّا موتاً أو عزلاً -وهو ما ينتقده العاملون للإسلام باستمرار- فيعني إما القطيعة بين جيلين يحتاجان إلى بعضهما بعضاً، أو غياب الجيل الأكبر سنّاً عن الساحة آجلاً أو عاجلاً، وبالتالي افتقاد الشبيبة مصدرًا للنصيحة والمعرفة والخبرة.

إن مستقبل الإسلام والمسلمين في أوروبا في حاجة ماسّة إلى انتقال انسيابي للمسؤوليات ما بين جيلين، وكل ما سوى ذلك يسبب من الأضرار ما يستدعي عدم التهاون مع هذا الواجب، وهو واجب لا يمكن أدائه إلا انطلاقاً من الجيل الأكبر سنّاً، من المسكين حتى الآن بزمام الأمور إلى حد لا بأس به، فهم من ينبغي أن تصدر عنهم المبادرة على هذا الصعيد، بل هم الذي يجب أن يصرّوا على «انتقال المسؤولية» إلى سواهم، ما دام القصد من العمل ومن المسؤولية، ومن أي موقع أو منصب، هو طلب مرضاة الله تعالى، من خلال ما يحقق مصلحة الإسلام والمسلمين على أفضل وجه ممكن.

### المرأة المسلمة.. بين صيغ جديدة وأهداف قديمة:

لا يخفى أن التركيز على المرأة المسلمة بات يتصدّر جهوداً عالمية ومؤتمرات دولية على نطاق واسع، وهو ما يشمل -سلباً- ميدان الوجود الإسلامي في أوروبا، كما تشهد القضايا المتواترة بشأن الحجاب والنقاب حديثاً، بعد ما يمكن وصفه بإخفاق دعوات تغريب المرأة المسلمة تحت عناوين «تحريرها».

صنعه لا يدل على حرية ثقافية وفنية قدر ما يدل على درجة بعيدة من «الإفلاس» في هذا الميدان بالذات، إنَّما تأخَّر تحرُّك الجهات الإسلامية والرسمية إلى ما بعد وقوع جريمة الاغتيال، فانفسح المجال واسعاً أمام استغلالها في تصعيد مطالب «اليمن المتطرّف» بدءاً بفرض عقوبات على الفتيات المسلمات في المدارس اللاتي يرفضن ارتداء الملابس الفاضحة في دروس الرياضة، انتهاء بحظر بناء المآذن في بلد كسويسرا.

في هذه الأجواء لا يُستغرب أن تقطع حملة «تسييس الحجاب» علمانياً أشواطاً واسعة، فتبلغ

في فرنسا في وقت مبكر (١٩٩٦م) طرح مشاريع حظره على التلميذات الناشئات، وفي ألمانيا (١٩٩٨م) الشروع في حظره على المعلمات المسلمات، وهو ما بدأ يتسع نطاقه عبر العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، على مستوى دول

أوروبية أخرى، إضافة إلى التركيز على «النقاب».

توجد تحركات إسلامية مضادة، لعلَّ أشدها لفتاً للأنظار ما تمّ تنظيمه في بريطانيا لمعارضة الحملات ضدَّ الحجاب، وبعض المؤتمرات الجماهيرية التي طرحت قضية المرأة المسلمة، على أنَّ الأهمَّ من ذلك -فيما يحسب كاتب هذه السطور- هو تطوُّر أوضاع الشبابات المسلمات «الأوروبيات» أصلاً من جيل الشببية، وظهورهن في الحياة العامة، وقدرتهن على ممارسة خطاب إسلامي المنطلق، أسقط على أرض الواقع الحجة الرئيسة للحملات على المرأة المسلمة، وهي ادِّعاء أنَّها محرومة من حريتها، مضطهدة في أسرتها، مرغمة قسراً على كثير من الممارسات الإسلامية كفريضة الحجاب.

ولا ينفي ذلك أنَّ المسلمات في أوروبا يواجهن بدءاً بسن الطفولة -كما في مدارس فرنسا- وإلى سن متقدمة، مشكلات مضاعفة، سواء من حيث استغلال أوضاعهنَّ الاجتماعية والأسرية، أو من حيث الحملات

ومن الأمثلة على ذلك دون الحصر الحملة غير النزيهة ضدَّ المستشرقة الألمانية الراحلة آنا ماري شيمبل عندما مُنحت عام ١٩٩٥م جائزة السلام للكتاب الألماني، وإصدار العديد من الكتب بأقلام مسلمات ابتهدن عن الإسلام يتحدثن فيها عن اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة، والترويج لتلك الكتب بغض النظر عن حقيقة قيمتها مضموناً وتعبيراً.

على أنَّ أحداثاً من قبيل تفجيرات مدريد ولندن، أعطت أجواء مواتية لتلك الأنشطة المضادة للإسلام،

بما فيها تشكيل منظمات تحت عناوين

شهدت العقود الماضية الإسقاط التدريجي لسائر «القيم والضوابط العتيقة» وتقنين ما يعتبر بالمنظور الديني «انحلالاً مطلقاً»، حتى أصبح مجرد الاعتراض على ما يسمونه «الزواج المثلي»، أي بين اللوطيين وبين الصحافيات «اعتراضاً مخالفاً للقانون وتعدياً على حقوق الأقليات».

من قبيل «منظمة المسلمين سابقاً»، وتنظيم مظاهرات مضادة لبناء المساجد، أو الحملات التحريضية المستمرة ضدَّ اتحاد للتنظيمات الإسلامية في برلين عند حصوله -بعد مسيرة قضائية استمرت عشرين سنة- على تثبيت أعلى جهاز

قضائي حقَّ مشاركة المسلمين في وضع مناهج تدريس أبنائهم الإسلام في «ولاية برلين».

لقد تحوّلت الحملات الثقافية والفكرية على الإسلام من الأساليب التقليدية القديمة، إلى أساليب استفزازية وعدوانية، اتسع نطاق انتشارها في ظلَّ أجواء «غلبة لغة العنف العسكري» الأمريكي تجاه المسلمين على الصعيد الدولي أيضاً، واتخذت منحنى «عدوانياً ثقافياً عنيفاً»، لا تُعتبر الإساءات الكاريكاتورية والبابوية إلاَّ أمثلة «صارخة» عليها؛ لأنها لفتت الأنظار أكثر من سواها، وكان منها مثلاً إنتاج المخرج الهولندي «فان جوخ» على مدى سنوات عديدة، وآخر محطاته فيلم «الخضوع» الذي ضمَّنه مشاهد تصوّر -مثلاً- آيات قرآنية مكتوبة بالعربية على جسد امرأة عارية إلاَّ من عباءة شفافة، «تؤدِّي الصلاة» وتدعو شاكية من اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة!

ولكن ذلك لا يعني تبرير جريمة اغتياله، إنَّما الإشارة إلى أنَّه من منطلق إسلامي متوازن يمكن القول: إنَّ ما

المضادة لانتشار الصحة بين الجيل الناشئ منهم أكثر مما مضى، وهي حملات باتت تركز على الترويج للفكر المعروف عن علمانيين «مسلمين»، وتحت عناوين «تفسير القرآن الكريم»، كما هو معروف عن أركون وأبو زيد وأمثالهما، ممن أصبح لهم «تلاميذ» من أصحاب الأقلام التي يجري الترويج لها، بغض النظر عن القيمة الفكرية والأدبية الحقيقية لإنتاجها.

### نظرة استشرافية.. بين المطلوب والممكن:

لا تكمن الأهمية الكبرى بشأن مواجهة ما يعترض مستقبل الوجود الإسلامي فيما قد يبدو «صارخاً» أكثر من سواه، بحكم عنصر «الإثارة الجماهيرية» على صعيده، سواء في ذلك «الإساءات» أو «حملات اليمين المتطرّف» أو حتى «القوانين الاستثنائية»، فبحكم أنّ

عنصر التحامل العدواني فيها ظاهر للعيان، وأن نتائجها المباشرة «صارخة»، استدعت ظهور ردود الأفعال المضادة، والمنصفة، داخل المجتمعات الغربية تجاهها، وهو ما سبقت الإشارة إليه في أكثر من موضع.

إنّما تكمن الأهمية الأكبر في ضرورة رؤية شمولية مستقبلية

من جانب المسلمين في أوروبا، لما ينبغي صنعه بحيث يكون له مفعول الديمومة، والتأثير على صعيد جذور المشكلات اليومية القائمة، وعلى وجه التخصيص ما يؤدي إلى انتزاع «قضية الإسلام والمسلمين» من عنوان «قضية وافدين» أو «قضية تطرف ومجتمعات موازية» أو حتى «قضية جاليات وأقليات»، لتثبيت عنوان «مستقبل الوجود العضوي للإسلام والمسلمين» في المجتمعات الأوروبية المتعددة التوجهات دينياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً.

والدعوة إلى ذلك قديمة نسبياً في أوساط المسلمين في أوروبا، وقد لفت طارق رمضان الأنظار إليها

بأطروحاته على هذا الصعيد، والتي أثارت جدلاً في الأوساط الإسلامية خارج أوروبا في الدرجة الأولى، ويلخصها كتابه «المسلمون في الغرب» الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢م، بعد طرح بعضها في كتب سابقة مثل «كيف يعيش المسلم في أوروبا؟» و«الإسلام والمسلمون» و«الإسلام والغرب» وكان من أوائل من تحدث على هذا الصعيد عن «المواطنة» أساساً لعلاقة «المواطن المسلم» بالدولة في البلدان الأوروبية، ويختلف مضمون نظريته جذرياً عمّا طرحته مؤسسة «راند» الأمريكية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٧م، وفق ما عرضه د. باسم خفاجي في قراءته لهذا التقرير في سلسلة «رؤى معاصرة» الصادرة عن «المركز العربي للدراسات الإنسانية» في القاهرة.

لا يمكن التوصل إلى رؤية شمولية عن طريق مقالة أو

بحث أو مؤتمر، بل يتطلب تلاقح جهود متواصلة على مختلف المستويات، للوصول واقعيًا إلى مثل تلك الرؤية، بحيث يكون لها من عناصر القوة والإقناع ما يجعلها موضع القبول والتأييد فكريًا وتطبيقًا على مستوى نسبة عالية من المسلمين، وبحيث تترك تأثيرها -آنذاك- على الأوساط

لا يمكن التوصل إلى رؤية شمولية عن طريق مقالة أو بحث أو مؤتمر، بل يتطلب تلاقح جهود متواصلة على مختلف المستويات، للوصول واقعيًا إلى مثل تلك الرؤية، بحيث يكون لها من عناصر القوة والإقناع ما يجعلها موضع القبول والتأييد فكريًا وتطبيقًا على مستوى نسبة عالية من المسلمين، وبحيث تترك تأثيرها -آنذاك- على الأوساط الرسمية والفكرية والإعلامية في الغرب

الرسمية والفكرية والإعلامية في الغرب.

على هذه الخلفية تأتي في ختام هذا البحث خواطر موجزة، لما ينبغي صنعه على طريقتين متوازيتين، يشمّلان التعامل مع الأوضاع الآنية والمشكلات المرتبطة بها، والتأسيس للتطلعات البعيدة المدى من أجل رؤية شمولية جامعة:

١- التركيز على مضاعفة الجهود لضمان العنصر الديني الإسلامي في إعداد جيل الأطفال والناشئة من المسلمين على مستوى التعليم المدرسي والجامعي والتأهيل المهني.

٢- تكثيف نشاطات التوعية الإسلامية المتوازنة في

- أوساط الشبيبة المسلمة، اعتماداً على جهود الشبيبة أنفسهم، ودون الفصل بينهم وبين عامة الشبيبة في المجتمعات الغربية حولهم.
- ٣- متابعة الجهود المبذولة على صعيد المرأة المسلمة، ولاسيما من جيل الشبيبة التي تشهد تحركاً واسع النطاق، لإثبات وجود المرأة المسلمة ودورها في المجتمع حولها بصورة مباشرة.
- ٤- إعادة النظر في المهام التقليدية والأساليب التقليدية التي قامت عليها التنظيمات والمراكز الإسلامية في الغرب حتى الآن، ممّا حقق أغراضه في فترة سابقة بغض النظر عن حجم النجاح وحجم الأخطاء.
- ٥- التحرك من جانب من لديهم مواصفات «النخبة الثقافية والفكرية والإعلامية» داخل صفوف المسلمين في الغرب، لإيجاد آليات عملية ودائمة للتفاعل مع النخب المماثلة في المجتمع الأوروبي، والتي يمكن القول: إنّ الفترة الأخيرة شهدت على صعيدها كثيراً من المبادرات الهادفة إلى «ضبط» أفضل وأكثر إنصافاً لأطر التعامل مع الإسلام والمسلمين بدلاً من «انفلات» الحملات الهجومية الراهنة.
- ٦- دراسة السبل الأنجع لتفعيل نموّ العمل التخصصي في الميادين الأكاديمية والمهنية والتجارية، ليس بغرض فصلها عن المحيط التخصصي الأوروبي حولها، وإنما لتعزيز وجودها في نطاقه، مع قابلية توظيف منجزاتها في خدمة مستقبل أفضل للوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية عموماً.
- ٧- الدعوة إلى ميثاق للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب) لا يتنافى مع الدعوة إلى ما يشابه ذلك مع غيرهم؛ حيث تتوافر القواسم المشتركة، ليس بهدف إنشاء تنظيم موحد جامع للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب)، وهو أمر لا يوجد ما يستدعيه من حيث الضرورة، ولا ما يمكن اعتباره قابلاً للتحقيق على أرض الواقع، إنّما المطلوب الانطلاق من واقع قائم، للتوصل إلى جملة من الأسس والقواعد للتعامل بين المسلمين، وتنظيماتهم، بما يراعي حقيقة تعددهم، والتعددية القائمة في المجتمعات الغربية، وما يحفظ من خلال ذلك حقوقهم وحرّياتهم، ويساعد على تحقيق مطالبهم المشروعة من خلال اكتساب قوّة إضافية لها حين طرحها في هذا البلد، أو ذلك، أو على مستوى أوروبي أو غربي جامع.

## معلومات إضافية

### الأقليات المسلمة في بعض الدول الأوروبية:

#### المسلمون في فرنسا:

- يشكل الوجود الإسلامي في فرنسا النسبة الأكبر في أوروبا؛ حيث يزيد على ٦ ملايين نسمة، يشكلون نحو ١٠٪ من تعداد السكان، ينحدرون من نحو ٥٣ بلداً، يتحدثون ٢١ لغة إلى جانب الفرنسية، نصفهم ذوو أصول عربية، خاصة الجزائريين والمغاربة، إضافة لتونسيين وأتراك، وأفارقة ومهاجرين من لبنان وسوريا ومصر والبوسنة وباكستان.
- يوجد حوالي مليونين من المسلمين مولودون في فرنسا، أغلبهم ممن يسمون بالمصطلح الجزائري «الحركيين»، أي أبناء المتعاونين مع فرنسا من الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- تشير الدراسات والتوقعات إلى تضاعفهم ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٠، ليزيد عددهم عن ٢٠ مليون نسمة، بسبب نسبة الخصوبة، ومعدل المواليد المرتفع بينهم، واستمرار تدفق المهاجرين المسلمين لفرنسا، ودخول أعداد غير قليلة من الفرنسيين في الإسلام، تقدرها بعض الإحصائيات بنحو مائة ألف نسمة.
- يمثل الإسلام الديانة الثانية بعد المسيحية الكاثوليكية في فرنسا.

#### المسلمون في ألمانيا:

- يتراوح عدد المسلمين في ألمانيا، بين ثلاثة ملايين نسمة حسب الإحصاءات الرسمية، فيما تقدر المؤسسات الإسلامية تعدادهم بـ ٤ ملايين، يشكل الأتراك حوالي ٨٠٪ منهم.
- يعتبر الإسلام الديانة الثانية في ألمانيا بعد المسيحية، والجالية الثالثة بعد الإنجيلية والروم الكاثوليك، ولا توجد منطقة في ألمانيا فيها غالبية مسلمة.
- أكبر تعداد للمسلمين في ولاية شمال الراين يبلغ نحو مليون نسمة، بما يمثل نسبة ٧٪ من عدد سكانها المقدر بـ ١٨ مليون نسمة.
- من بين الثلاثة ملايين مسلم بألمانيا - حسب الإحصاءات الرسمية - يحمل ٨٠٠ ألف منهم الجنسية الألمانية، كما أن عدد الألمان الذين تحولوا إلى الإسلام من أصل ألماني قد يصل إلى ٦٠ ألف شخص.

#### المسلمون في بريطانيا:

- يعد الدين الإسلامي أسرع الديانات انتشاراً في بريطانيا، وتشير التقديرات إلى أن عدد المسلمين البريطانيين يتراوح ما بين ٢ - ٣ ملايين نسمة، يشكل ما بين ٢,٥ - ٥٪ من عدد السكان البالغ ٦٠ مليون نسمة، يتركزون أساساً في العاصمة لندن والمدن الصناعية الكبرى، مثل برمنجهام، ومانشيستر وبرادفورد وجلاسكو.
- النسبة الأكبر من المسلمين في بريطانيا من أصول باكستانية، ثم من ينحدرون أساساً من تركيا والشرق الأوسط، خاصة من العراق وبلاد الشام، ومصر والمناطق الكردية وشمال إفريقيا، ثم من السنغال والهند

وماليزيا ونيجيريا والصومال.

- يتميز المسلمون في بريطانيا بأنهم أكثر امتلاكاً للعنصر الشبابي من البريطانيين أنفسهم، وتبلغ نسبة المسلمين البريطانيين المولد حوالي ٥٥٪ من مجموع المسلمين.

### المسلمون في إيطاليا

- يتواجد بإيطاليا، قرابة مليون مسلم مسجلين رسمياً كمسلمين، يضاف إليهم ٨٠ ألف مسلم من أصل إيطالي.

الإسلام ثاني أكبر دين يعتنقه سكان البلاد البالغ ٨٥ مليون نسمة، وأسرع العقائد نمواً، لاسيما الوجود الألباني المسلم، بفعل الجوار الجغرافي.

- ينتشر المسلمون في جميع أرجاء إيطاليا، وينحدرون من المغرب والجزائر وتونس ومصر، إلى جانب السنغاليين والصوماليين، وأبناء دول جنوب شرق آسيا، ومنطقة البلقان وتركيا، وكلهم وفدوا تقريباً في غضون عقدين من الزمن.

### المسلمون في إسبانيا:

- حسب الإحصاءات الرسمية يشكل الأجانب في إسبانيا بصفة عامة ٢٪ من مجموع السكان، البالغ ٤٠ مليون نسمة، أي ما يقل عن المليون نسمة، ثلاثة أرباعهم تقريباً من أبناء الجالية الإسلامية، نصفهم ينحدر من أصل مغربي - بسبب القرب الجغرافي - والبقية تتوزع على عشرات الجنسيات، أهمها الباكستانية.

- يشكل الإسلام الديانة الرئيسية في شبه جزيرة أيبيريا (الأندلس) طيلة ٨ قرون. وتشهد مدن إسبانية وجوداً مكثفاً للأقلية المسلمة، ومن أهمها برشلونة (شمال شرق البلاد) وهي أكبر مدن إسبانيا، والعاصمة مدريد، ومدينة ليابنتى وسط شرق البلاد.

### المسلمون في هولندا:

- يقدر عدد المسلمين في هولندا بمليون نسمة، من بين ١٦ مليون نسمة، هم عدد سكان البلاد الإجمالي، تبرز بينهم الجالية المسلمة المغربية (٤٠٠ ألف نسمة)، ثم الأتراك، وهما معاً يشكلان ٧٥٪ من الأقلية المسلمة، والباقي من سورينام (المستعمرة الهولندية السابقة) وأقطار عربية وإفريقية أخرى ومسلمي يوغسلافيا السابقة.

- يمثل المسلمون المجموعة الدينية الثالثة والتي تزيد عن ٥٪ بعد الكاثوليك ( ٢٤٪ من السكان) والبروتستانت (٢٥٪).

- أصبح الإسلام الدين الأول في العاصمة أمستردام، متقدماً على الكاثوليكية والبروتستانتية الإصلاحية وباقي الديانات المسجلة في السجل المدني لبلدية المدينة؛ حيث تبلغ نسبة المسلمين ١٣٪، في حين لا تتجاوز نسبة الكاثوليك ١٠٪، ونسبة أتباع الكنيسة الإصلاحية الهولندية (البروتستانتية) ٥٪. ويشكل أتباع بقية الديانات الأخرى مجتمعين نسبة ١٢٪، بينما لا يتجاوز عدد اليهود نسبة ١٪، فيما يعتبر ٥٩٪ من سكان أمستردام أنفسهم «لا دينيين».

- الإسلام يعد الديانة الأسرع والأكثر انتشاراً في المجتمع الهولندي، نتيجة تمسك المسلمين بعقيدتهم بشكل أكبر، قياساً على أتباع الديانات الأخرى، وإقبالهم على الإنجاب، وقدرة الإسلام على استقطاب أتباع جدد، خاصة في أوساط الأقليات الإثنية من أصل أفريقي، أو أوساط غير المنتمين لأديان.

#### المسلمون في بلجيكا:

- يعيش في بلجيكا حالياً زهاء نصف مليون مسلم، من جملة عدد السكان، البالغ ١٠ ملايين نسمة، معظمهم من المنتمين إلى الجالية الوافدة من البلاد الإسلامية، وتحديداً من المملكة المغربية وتركيا وألبانيا بشكل رئيس، إلى جانب مختلف الجنسيات الأخرى.

- يشهد الدين الإسلامي إقبالاً متصاعداً في اعتناقه من قبل البلجيكين وقطاعات واسعة من الأوروبيين المقيمين في بلجيكا.

#### المسلمون في السويد:

- يقدر عدد المسلمين في السويد بنحو ٤٠٠ ألف نسمة من جملة تعداد السكان البالغ ٨,٥ مليون نسمة، يشكلون الدين الثاني في البلاد.

- كانت طلائع المسلمين الذين وفدوا إلى السويد قد جاءوها في بداية الستينيات من القرن الماضي على هيئة قوى عاملة من تركيا ويوغسلافيا السابقة، ومع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية تدفقت إلى السويد أعداد كبيرة من العرب من لبنان وسوريا . كما نزح إليها أعداد إضافية بعد اندلاع حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران. وبرزت جاذبية الإسلام وقدرته على اجتذاب المئات من السويديين، خاصة عام ٢٠٠١م.

#### المسلمون في النمسا:

- يتراوح عدد المسلمين في النمسا ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف، يشكلون ما بين ٤,٥ - ٥% من مجموع السكان.

- يمثل المسلمون المجموعة الدينية الثالثة بعد الكاثوليك والبروتستانت، وينتشرون في كافة ولايات النمسا التسع، وإن كان لهم ثقل أكبر في العاصمة فيينا، بحكم أنها الولاية الكبرى من حيث التعداد السكاني، حيث تقدر نسبتهم بنحو ١٥%.

- من المتوقع أن يتعدى تعداد المسلمين في أواسط القرن الحالي، المليون نسمة. وينحدر مسلمو النمسا من أصول تركية وبوسنية وألبانية وعربية وآسيوية.

#### المسلمون في بولندا:

- يتضاءل عدد المسلمين في بولندا، ليلج ما بين ٢٠ - ٤٠ ألفاً، منهم ألف شخص اعتنقوا الإسلام من المواطنين في السنوات الأخيرة . فيما تتحدث المؤشرات عن نمو مطرد متوقع في عدد المسلمين مع مطلع القرن الحالي، لاسيما في بلد يتبع ٩٣% من أبنائه الكنيسة الكاثوليكية.



**المسلمون في أيرلندا:**

- في أيرلندا، ذات الطابع الكاثوليكي، والذي لا يزيد عدد سكانه عن ٣,٥ مليون نسمة، نشأت عبر نصف القرن الماضي أقلية مسلمة ناهضة، تزيد عن ١٥ ألف نسمة، يقطن نصفهم تقريباً في العاصمة دبلن، إضافة إلى تجمعات صغيرة في مناطق «جالواي» و «باليهاوفيز» و «كرايغافون» وكورك.
- أما أيرلندا الشمالية، فإنها تضم في عاصمتها «بلفاست» تجمعاً إسلامياً، هو الثاني في حجمه بعد دبلن على الصعيد الأيرلندي العام.
- ينحدر معظم المسلمين في أيرلندا من المناطق المأزومة في العالم الإسلامي، خاصة البوسنة وألبانيا والصومال، ولجئتين سياسيين من العالم العربي.

**المسلمون في الدانمارك:**

- يقدر عدد المسلمين في الدانمارك يقدر بحوالي ١٦٠ ألف مسلم من بين ٥ ملايين وربع المليون نسمة، هم عدد سكان البلاد.
- تعاني الأقلية المسلمة من كونها الأكثر عرضة للاستبعاد من فرص العمل؛ حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل في صفوفها ١٧ ٪، بينما لا تتجاوز ٥,٥ ٪ في المعدل العام.

**المصدر:**

المسلمون في أوروبا .. إشكالية الحفاظ على الهوية وأزمات الاندماج، د. السيد عوض عثمان، ١ نوفمبر ٢٠٠٩م، موقع «قاوم» على الرابط:

[http://qawim.net/index.php?option=com\\_content&task=view&id=5879&Itemid=1317](http://qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=5879&Itemid=1317)



# تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمم

مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

## ملخص الدراسة

لقد شهد التاريخ صعوداً لقوى كبرى ظهرت في بقع جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر تاريخياً منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، مروراً بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضاً، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى، وتحديد صيرورتها التاريخية، وهو ما يعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية Power Transition.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعاداً قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

وتستخدم الدراسة اقترب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية والأطر النظرية المفسرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك BRIC الأربع (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نمواً في العالم وفقاً للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلامياً بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضراً ومستقبلاً، مع احتفاظها بثوابتها العقديّة وخصوصيتها القيمية.

فلقد أدركت قوى (البريك) أن التنمية القائمة على مفاهيم العولمة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتفريب العالم وفقاً للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر، ومن ثم فقد سعت تلك القوى إلى كسر هذا المنظور التفريبي المعولم بأن شقت لنفسها سبيلاً تنموياً يحتفظ بخصوصيته القيمية ولا يتماهى مع قيم الآخر السائد أو المهيمن.

وهذا ما يجب أن تأخذه الأمة الإسلامية في اعتبارها؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى تفرضان البحث في ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي إسلامي؛ اتساقاً مع خصوصية الرسالة من جهة، وخصوصية الأمة من جهة أخرى.

# تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمم



مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ثمة تبدلات وتحولات شهدتها خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر خلال العقدين الأخيرين، فمع انهيار نظام القطبية الثنائية Bi-polarity نهايات القرن الفائت عبر تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على مجريات النظام الدولي الذي أضحى أحادي القطبية Uni-polarity عبر ما أطلق عليه آنذاك «النظام العالمي الجديد» the New World Order، حيث كثفت القوة الأمريكية جهودها للهيمنة على قيم وثقافات الأمم والشعوب ونشر قيمها بدعوى العولمة حيث شطح الخيال بالبعض حتى أطلق على القرن الحادي والعشرين مسمى «القرن الأمريكي» American Century تعبيراً عن انفراد واشنطن بقيادة العالم دونما منازع.

بيد أن هذه الصورة التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية، أو التي ربما حاولت آلة الإعلام الأمريكية المهيمنة أن توحي بها لم تستمر طويلاً؛ حيث لم يلبث النظام الدولي أن شهد بروز قوى أخرى على الساحة الدولية باتت تهدد بشكل أو بآخر النموذج القيمي الأمريكي المزعوم المهيمن على مقدرات العالم، بما حدا ببعض المحللين أن يصف النظام الدولي الحالي بأنه بات يتجه صوب نمط التعددية القطبية Multi-polarity والذي يعني أن مقدرات القوة لم تعد متركزة في قطب أوحد أو حتى قطبين اثنين، كما كان الحال طوال الستين عاماً الماضية، ولكنها باتت موزعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريباً، الأمر الذي يشي بسيادة نمط الأحلاف والأحلاف المضادة الذي ساد العلاقات الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.<sup>(١)</sup>

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعاداً قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية لعل أهمها: ماهية اقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية؟ وما هي أبرز القوى الصاعدة؟ وكيف ارتقت إلى مصاف القوى الكبرى في العالم؟ وكيف تخلصت تلك القوى الصاعدة من أسر النمط التنموي القيمي الغربي الذي تتبناه القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره الوصفة السحرية الوحيدة للتقدم دون سواه؟

(١) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٥-١٨.

عصر الإمبراطورية الرومانية، مروراً بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضاً، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى وتحديد صيرورتها التاريخية<sup>(١)</sup>، وهو ما يُعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية ما يُعرف بـ Power Transition والذي يشير إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لصالح قادم جديد سريع التنامي.

ولكي يحدث تحول للقوة؛ فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد الأكلة أو الآخذة في الأفول، وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي. ويبين مفهوم تحول القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح مُتَحَدِّ صاعد جديد، وهذا فقدان والتحول في ميزان القوة من طرف لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانيات القومية لكل من القوتين الأكلة والصاعدة، شريطة أن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة؛ ومن ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال.

وجدير بالذكر أن مفهوم تحول القوة ليس قاصراً على استعلاء دولة على أخرى، أو مجرد محاولة السيطرة عليها، أو التحكم فيها عبر أدوات القوة الصلدة Hard Power، وإنما يتسع ليشمل أيضاً أدوات القوة الناعمة Soft Power من قبيل انتشار ثقافة معينة مغايرة، وصعودها في مجتمع ما على حساب الثقافات والعادات والتقاليد الأصيلة في ذلك المجتمع، ولعل

وتستخدم الدراسة اقتراب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية، والأطر النظرية المُفسِّرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك<sup>(١)</sup> BRIC الأربعة (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نمواً في العالم وفقاً للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلامياً بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضراً ومستقبلاً مع احتفاظها بثوابتها العقدية وخصوصيتها القيمة.

### اقتراب تحول القوة.. التعريف والأطر النظرية:

تتباين دول العالم المختلفة فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات للقوة بشقيها المادي والمعنوي، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية التي يحكمها منطلق الصراع بالأساس أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، .. وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم، .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها.<sup>(٢)</sup>

ولقد شهد التاريخ صعوداً لقوى كبرى ظهرت في بُعْ جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر عبر التاريخ منذ

(١) يعد جيم أونيل Jim O'Neill رئيس البحوث الاقتصادية بمجموعة جولدمان ساش البنكية Goldman Sachs، أول من ابتكر هذا المصطلح عام ٢٠٠١م. وفي تقرير البنك لعام ٢٠٠٢م تنبأ أونيل بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي بحلول عام ٢٠٥٠م، وأن دول البريك الأربع سوف تتفوق على معظم الدول الغربية المتقدمة مثل بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وستشكل مع الولايات المتحدة واليابان الاقتصاديات الستة الرئيسة في العالم.

(٢) حامد عبد الله ربيع، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣م، ص ٥٤ - ٦١.

(٣) مصطفى اللباد، الإمبراطوريات: منطق السيطرة العالمية، الجريدة الكويتية، ٢٠٠٩م/٣/١٢.

<http://www.aljareeda.com/AlJarida/Article.aspx?id=101029>

لممارساتها واستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى، بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استناداً إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿وَلَيْكَ الْآيَاتُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ووفقاً لأورجانسكي Organski فإنه يمكن تقسيم الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقاً لمعيار المقدرات ودرجة الرضاء عن الموقع في النسق الدولي السائد، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية. (٢)

ويرى أورجانسكي أن الفئة الثانية - القوية غير الراضية - هي الأكثر تهديداً للقوى المهيمنة في النظام الدولي، والأكثر حرصاً على السعي نحو تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، وربما تعد ألمانيا خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ودول مجموعة البريك - البرازيل وروسيا والهند والصين - في الوقت الحالي خير تجسيد لهذه الفئة من الدول.

### القوى الصاعدة.. مؤشرات الصعود:

ولعل اختيارنا لمجموعة البريك BRIC كنموذج للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية يجسّد حقيقة تحول القوة الحاصل في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، وذلك باعتراف الأمريكيين أنفسهم؛ حيث عكف العديد من الخبراء بالمراكز البحثية المعنية في واشنطن بتحليل بنية التفاعلات الدولية الراهنة؛ لبحث أفضل الخيارات الممكنة أمام صانع القرار في البيت الأبيض والمؤسسات الأمريكية الأخرى ذات

أبرز مثال على ذلك عولمة الثقافة الأمريكية وانتشارها حول العالم. (١)

وربما يضسر لنا ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى، عبر التاريخ الإنساني، عدد من الأسباب لعل من أهمها: (٢)

أولاً: تجاوز القوة الكبرى لحركة التوسع والهيمنة بدرجة تفوق الطاقات الاستيعابية الذاتية التي قامت عليها تلك القوة في البداية، مما يجعل حركتها تسير وفق معادلة مفادها: مزيد من التوسع يعني مزيداً من الاقتراب نحو الانهيار أو التلاشي.

وثانياً: التعبئة السياسية والتشتت العسكري مما يقوي تحركات الأطراف الراضية لسيطرة تلك القوة والعاملة على التخلص منها، ويزيد من فاعليتها.

وثالثاً: ما ينشأ عن حركة القوة الكبرى من صراعات ثقافية وحضارية تؤثر على مركز تلك القوة نفسه بعد اتساع نطاق تواصله مع الأطراف المراد الهيمنة عليها.

ورابعاً وأخيراً: المقاومة التي تجدها القوة الكبرى من الأطراف التي تهيمن عليها في لحظة تاريخية ما، ولأسباب قد يكون ما سبق بعضها؛ حيث تتدرج تلك المقاومة بناءً على وضع القوة الكبرى وحالتها، وصولاً إلى المقاومة المسلحة التي قد تختلط بالعنف.

ومن ثم يمكن القول: إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخياً إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الراضية

(١) أحمد عبد الله الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٩.

(2) Herfried Mükler, Empires: The Logic of World Domin - tion from Ancient Rome to the United States.

<http://www.foreignaffairs.org/articles/63070/g-john-ikenber-ry/empires>

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص ٣١٢.

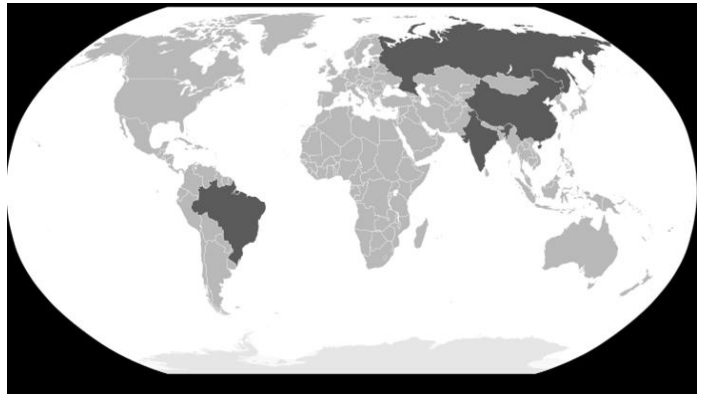
وتتميز بلدان البريك الأربعة بكونها تمتلك ثروات بشرية وطبيعية متفردة - وخاصة في مؤشرات الكتلة الحيوية المتعلقة بالأرض والسكان - لا تمتلكها بلدان أخرى تنتمي لمجموعة الدول الأكثر تصنيعاً والأقوى اقتصاداً في العالم مثل اليابان وكندا. وتتسحب مؤشرات الكتلة الحيوية الهائلة على المؤشرات الفرعية الخاصة بعدد السكان والمساحة الكلية للبلد، وإجمالي الناتج المحلي، ونسبة النمو السنوية التي تُعتبر من النسب الأرفع في العالم.

وفيما يتعلق بالبعد الجغرافي، تمتلك البرازيل مساحة تغطي نحو ٨,٥ ملايين كيلو متراً مربعاً، فيما تملك أراضي روسيا الاتحادية الضعف أي ما يعادل نحو ١٧ مليون كيلو متراً مربعاً، في حين تبلغ مساحة الهند ٣,٢ ملايين كيلو متراً مربعاً، وتأتي الصين في المرتبة الثانية بعد روسيا بـ ٩,٦ ملايين كيلو متراً مربعاً، وعلى صعيد الكتلة البشرية تتسم دول البريك بعدد السكان الضخم كذلك، وإن بتفاوت كبير فيما بينها، ففي حين يصل عدد سكان الصين إلى نحو ١,٣ مليار نسمة<sup>(٣)</sup>، تأتي الهند في مرتبة قريبة منها بنحو ١,١ مليار نسمة<sup>(٤)</sup>، والبرازيل في مرتبة بعيدة بنحو ١٩٣ مليون نسمة<sup>(٥)</sup>، ثم روسيا الاتحادية بنحو ١٤٢ مليون نسمة<sup>(٦)</sup>.

وعلى صعيد الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات النمو السنوية: فقد حققت دول البريك قفزات هائلة في هذا الصدد خلال العقد الأول من القرن الحالي، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين عام ٢٠٠٩م نحو أربعة تريليونات و٩٨٤ ملياراً و٧٣٠ مليون دولار<sup>(٧)</sup>، بمعدل نمو بلغ نحو ٩,٥٪ للعام ٢٠١٠م<sup>(٨)</sup>، في حين

الثقل للتعاطي مع المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن تراجع مكانة واشنطن إزاء قادمين جديدين باتا يشكلان تهديداً وتحدياً بالغاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أبرزهم الدول الأربع سالفه البيان<sup>(١)</sup>، والتي باتت تمثل نحو ٤٠٪ من مجموع سكان العالم ونحو ١٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي<sup>(٢)</sup>.

### خريطة (١)

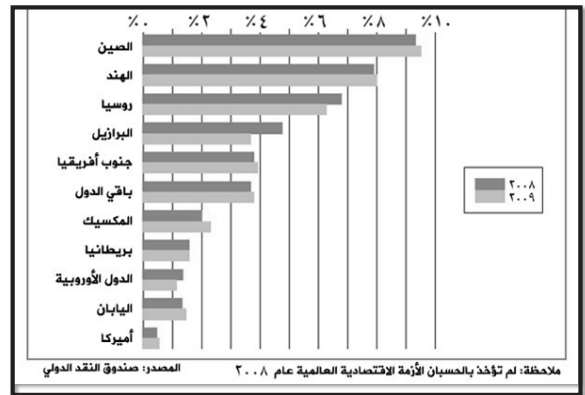


مساحة دول البريك بالنسبة لمساحة العالم

Resource : <http://en.wikipedia.org/wiki/BRIC>

### شكل (١)

معدلات النمو في دول البريك مقارنة بأهم القوى الاقتصادية عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م.



(١) راجع في ذلك دراسة مايكل شيفر مسئول برنامج تحليل السياسات بمؤسسة ستانلي البحثية الأمريكية:

Michael Schiffer, The US and Rising Powers, The Stanley Foundation, January 2009.

[http://www.stanleyfdn.org/resources/US\\_Rising\\_Powers\\_Great\\_Decisions\\_Chapter.pdf](http://www.stanleyfdn.org/resources/US_Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf)

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠٠٩/٦/١٥م.

(3) <http://data.worldbank.org/country/china>

(4) <http://data.worldbank.org/country/india>

(5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>

(6) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>

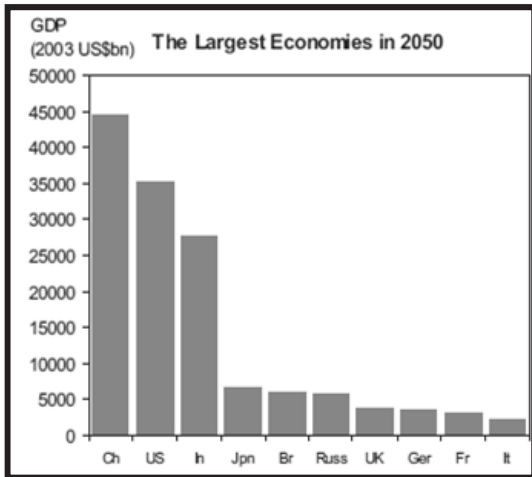
(7) <http://data.worldbank.org/country/china>

(8) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>

ويعد هذا مؤشرًا ذا دلالة على بروز هذه الدول -البريك-، ومقارعتها لقوى اقتصادية كبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فلا غرو أن ينحو كثير من الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية إلى أن دول البريك الأربع ستصدر المشهد الدولي خلال العقدين القادمين متفوقة على جُلّ القوى التقليدية التي تصدر المشهد الدولي الحالي، كما أنها بحلول عام ٢٠٥٠ ستصبح مع الولايات المتحدة واليابان القوى الست الرئيسية على صعيد الاقتصاد العالمي<sup>(٨)</sup>.

### شكل (٣)

توقعات القوى الاقتصادية الكبرى في عام ٢٠٥٠م



Resource: Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. P4.

بل إن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي يرى أن الأمر أقرب من ذلك، ففي تقريره الاستشراقي المعنون بـ«الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥م: عالم متحول» يرى المجلس أنه بحلول عام ٢٠٢٥م، ستجد الولايات المتحدة نفسها بين عدد من الفاعلين الدوليين المهمين، وعلى رأسهم دول البريك، ويذهب التقرير إلى أن تقدّم من وصفهم بـ«الآخرين» في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتوسع في اعتماد تكتيكات غير تقليدية،

(8) Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. pdf

بلغ إجمالي الناتج المحلي للهند نحو تريليون و٣١٠ مليارات و١٧٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٩م<sup>(١)</sup>، بمعدل نمو بلغ نحو ٨,١٪ بتقديرات العام ٢٠١٠م<sup>(٢)</sup>، أما روسيا فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لها للعام ٢٠٠٩م حوالي تريليون و٢٣٠ مليارات و٧٣٠ مليون دولار<sup>(٣)</sup>، بمعدل نمو بلغ حوالي ٦,٣٪ للعام ٢٠٠٩م<sup>(٤)</sup>، كما بلغ إجمالي الناتج المحلي للبرازيل حوالي تريليون و٥٧١ مليارًا و٩٨٠ مليون دولار<sup>(٥)</sup>، محققة معدل نمو سنوي بلغ قرابة ٤,١٪ للعام ٢٠١٠م<sup>(٦)</sup>.

وإذا جمعنا إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للبلدان الأربعة نجد أنه تجاوز ١٥ تريليون و٥٠٠ مليار دولار، وفقًا للتقديرات التي نقلتها وكالة الاستخبارات الأمريكية عام ٢٠٠٧م، أي أنه تفوق على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، والذي بلغ نحو ١٣ تريليونًا و٨٦٠ مليار دولار بحسب صندوق النقد الدولي، وكذلك تقدم أيضًا على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة والتي بلغ إجمالي الناتج المحلي لها نحو ١٤ تريليونًا و٧١٣ مليار دولار؛ بحسب المصدر نفسه للعام ٢٠٠٧م<sup>(٧)</sup>.

### شكل (٢)

إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاديات الكبرى في العالم للعام ٢٠٠٧م



المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية - The World Fact Book - تقديرات ٢٠٠٧

- (1) <http://data.worldbank.org/country/india>
- (2) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (3) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>
- (4) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>
- (6) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
- (7) Michael Schiffer, The US and Rising Powers, Op.Cit. P 6.

بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة وأخواتها من القوى الغربية على مقدرات النظام الدولي وفاعلياته.

وقد حددت مجموعة البريك خلال تلك القمة التأسيسية ثلاثة أهداف مرحلية تسعى لإنجازها في المرحلة الراهنة تتعلق جميعها بالاقتصاد الدولي الذي يُعد قاطرة مؤشرات القوة في العلاقات الدولية، وتتلخص هذه الأهداف في الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة مع الذهب في المعاملات الدولية، إلى جانب إدماج العملتين الروسية والصينية -الروبل واليوان- في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي، وإيجاد عملة مرجعية بديلة

من خارج العملات الوطنية، أي أن البلدان الأربعة لا تقترح أن تحل عملة وطنية أخرى محل العملة الأمريكية المهيمنة، وإنما تطرح التتبع باعتباره ضماناً للتوازن الدولي، وأداة للاستقرار الاقتصادي.

وإدخال إصلاح على النظام النقدي العالمي يضع حداً لسيطرة مراكز القرار الحالية بما يمنح دوراً متتاماً للقوى الأربع الصاعدة، وينقل مفتاح القرار الاقتصادي الدولي نحوها.<sup>(٢)</sup>

وجاءت ترجمة هذا التوجه من دول البريك سريعاً، فبعد أقل من شهر على قمة إيكاترنبورج التأسيسية، وتحديداً في قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى التي عُقدت في يوليو ٢٠٠٩م بمدينة لاكويلا الإيطالية، نقلت الصين أهم قرارات قمة الأربعة؛ حيث اقترحت اللجوء إلى عملة احتياط محايدة خارج الدولار والعملات القومية الأخرى، لتحقيق التوازن والاستقرار في التفاعلات الاقتصادية في العالم، لاسيما بعد الأزمة المالية التي ضربت كبرى أسواق المال العالمية عام ٢٠٠٨م.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل البعيدة المدى والدقيقة الإصابة وغيرها، كل هذه العوامل من شأنها أن تحد من حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيكون له انعكاسات على تراتبية النظام الدولي بشكل كبير.

ووفقاً للتقرير؛ فإنه من غير المتوقع أن تتحدى قوى البريك النظام الدولي على الشكل الذي فعلته كل من ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر والعشرين، بيد أنه وبسبب نمو نفوذهم الاقتصادي والجيواستراتيجي، سيكون لديهم درجة عالية من حرية الحركة بما يمكنهم من تعديل وضعهم السياسي وسياساتهم الاقتصادية،

بدلاً من أن تتبنى بشكل كامل النموذج الغربي والمعايير الغربية، كما أنه من المرجح -وفقاً للتقرير- أن تذهب قوى البريك باتجاه الحفاظ على قوتها للمناورة من دون التورط في التعامل مع المزالق الأمريكية والغربية التقليدية

من قبيل قضايا الإرهاب والتغير المناخي والانتشار النووي وأمن الطاقة.<sup>(١)</sup>

واتساقاً مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تمتلكها دول البريك والوثبات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها لم يكن لها أن ترضى بالبقاء في موقع الأطراف على خريطة الفاعلين الدوليين، ولا أن تسند لها أدوار هامشية بعيدة عن مركز القرار السياسي والاقتصادي الدولي، ومن ثم فقد بدأت تلك القوى في بلورة نواة لعمل مؤسسي دائم انطلاقاً من القمة التأسيسية التي عقدتها في مدينة إيكاترنبورج الروسية في يونيو ٢٠٠٩م، بما يمكن من خلاله أن يؤشر إلى تبلور معالم نظام عالمي قد يكون أكثر تعددية وأقل قطبية تجد فيه دول البريك موطئ قدم لطموحاتها

(1) U.S. National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World, November 2008,

(٢) الجزيرة.نت، ٢١/٦/٢٠٠٩م.



والعولمة؛ ذلك المفهوم الملتبس الغامض الذي بات النعمة السائدة في العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، لاسيما منذ تسعينيات القرن الفائت وحتى لحظتنا الراهنة، لن تجد لها تعريفاً جامعاً يكشف أسرارها ويسبر أغوارها.

ولقد تبارى الكثير من مثقفينا «المقلدين» لكل ما هو مستورد من الأفكار والثقافات دون أن يكون لهم أثارة من فكر أصيل أو مسحة من أصالة علمية راسخة، في التبشير بالعولمة بين شعوبنا ومجتمعاتنا العربية المسلمة، باعتبارها الوصفة السحرية الناجعة للنهوض والخلاص من آفات الفقر والجهل والمرض والتخلف وضعف التنمية المستدامة، وأنها السبيل الوحيد للرقى والتقدم والحضارة.

ولا غرو أن جُل هؤلاء المثقفين -أو مدعي الثقافة إن شئت الدقة- لا يعرف عن مفهوم العولمة غير طنطنات فارغة وعبارات مبهماة ينقلها عن من ينهر بهم من مفكري الغرب ومنظريه، ويرردها هكذا دونما وعي أو تفكير في إطار الحروب القيمية والمفاهيمية السائدة التي يشنها ساسة ومنظرو الفكر الغربي للنيل من ثوابت الأمة الإسلامية، ومن ثم فإن مسألة البحث والتحليل لتوضيح معنى العولمة ليس مجرد مسألة معرفية مجردة فحسب، بل هي ضرورة ملحة للدفاع عن مصالح الأمة وهويتها في وجه مفاهيم العولمة التي يهدف الغرب من خلالها إلى السيطرة على مقدرات الأمم والشعوب مستخدمة في ذلك -إلى جانب أسلحتها الفكرية والمفاهيمية- أرقى منجزات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة المتطورة.

ولتعريف العولمة التي تُصور -أمريكياً وغريباً- على أنها السبيل الوحيد الصعود في سلم العلاقات الدولية سنكتفي بتعريف واحد جامع معناها ومبناها، أطلقه أحد أبرز المفكرين الأمريكيين المعاصرين، وهو توماس فريدمان، حيث قال: «نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، والعولمة هي الأمركة، والولايات

ومن الواضح أن دول البريك تركز على الشق الاقتصادي في التفاعلات الدولية؛ باعتبار أن هذه المسألة تعكس أبعاداً استراتيجية ذات تأثير بعيد المدى في التوازنات السياسية الدولية؛ حيث إن الدفع باتجاه التخلي عن الدولار الأمريكي كعملة دولية سيجعله عرضة لتقلبات لا حدود لها بما يقوّض النفوذ الاقتصادي الأمريكي في العالم، ومن ثم يقود إلى إضعاف دور الولايات المتحدة السياسي لصالح القوى الصاعدة في النظام الدولي، وأبرزها مجموعة البريك الأربعة.

### عولمة الأبعاد القيمية للصعود في سلم النظام الدولي:

لقد أعاد الصعود المتنامي لقوى البريك الأربعة قضية الأبعاد القيمية ودورها في نهضة الأمم إلى واجهة المشهد، لاسيما في ظل ما آلت إليه أحوال الأمة الإسلامية في الوقت الراهن. فقد تمكن الغرب «الحضاري» -وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- بعد تفكيك الدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة العربية والإسلامية، التي هي قلب العالم الجغرافي والحضاري أيضاً، ومن ثم استطاع الهيمنة على العالم وقيادته تكريساً لهيمنة الرجل الأبيض ودوره الرسالي الحضاري المزعوم، فمن يسيطر على القلب يسهل عليه السيطرة على الهامش والأطراف.

ولم تمر سوى عقود قليلة على بدء هذه الثنائية المتناقضة - التفكك العربي والإسلامي من جهة، والتكتل الغربي بأشكاله وصوره المختلفة من جهة أخرى - حتى بشّرتنا قائدة المعسكر الغربي وحاملة لواءه ودرة تاجه الإمبريالي الولايات المتحدة الأمريكية ببدء عصر جديد من الحضارة الإنسانية أطلقت عليه «عصر العولمة» Age Globalization، فمن أراد أن يتقدم .. أن ينهض؛ فما عليه إلا أن يتبع النموذج الأمريكي - الغربي المعولم بحذافيره، وإلا فلا نهضة ولا تقدم ولا رقي.

أما الوجه التكنولوجي المبهر للعولمة، فإنه يصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية، والتي نجم عنها ظاهرة انضغاط الزمان والمكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. وإذا كانت الفجوة الرقمية بين العالمين الغربي والإسلامي لا تخفى؛ فإن الادعاء بأن هذا البعد التكنولوجي للعولمة يصبّ بالأساس في مصلحة الطرف الأول لا يكون إجحافاً بقدر ما هو توصيف للواقع، لا سيما إذا كان العالم الإسلامي يكتفي بدور المستهلك للتكنولوجيا أو المجمع لمفرداتها على أفضل تقدير.

وبالنظر إلى الوجه الاقتصادي للعولمة؛ فإنه يصف نظم الإنتاج الجديدة التي توصف بالمتكاملة، وتشير إلى تمكين الشركات الكونية المتعدية الجنسية Multinational Corporations الغربية بالأساس من استغلال عناصر الإنتاج عبر العالم على اتساعه، لاسيما العالم الإسلامي الذاخر بثرواته وموارده الأولية والبشرية كذلك، بما يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، بل هيمنة النمط الأمريكي بالأخص، على مقدرات وثروات العالم الإسلامي الاقتصادية، والذي يكتفي أبنائه عادة بدور المستهلك الشره لكل ما هو غربي وأمريكي.

إذن فإن البعد الاقتصادي للعولمة إنما يعني بالأساس استثمار شعوب العالم وتحويل كل قدراتها إلى مؤسسات هائلة تملكها مؤسسات غربية محدودة العدد، تسيطر ليس على كوكب الأرض فحسب، بل على فضائه الخارجي كذلك.

ويأتي الوجه البيئي للعولمة، لتسعى من خلاله القوى الغربية إلى محاولة غسل يديها مما تقترفه بحق كوكب الأرض من تلويث وإفساد كنتاج لنهضتها التكنولوجية والتقنية دون أدنى مسؤولية عن مخاطر تلك التقنيات وآثارها البيئية المدمرة، بل يصور الغرب لنا أن الحفاظ على البيئة مسؤولية مشتركة بين الجميع، الشمال والجنوب، الغني والفقير، المتقدم

المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء»<sup>(1)</sup>.

ويقول فريدمان في موضع آخر: «إن العولمة تعد بصورة كبيرة، وإن لم تكن كلية، هي الأمركة، ابتداء من ماكدونالدز إلى ماكنتوش إلى ميكى ماوس، والعولمة لها محدداتها التكنولوجية التي تكفل السيطرة على كل جوانب الحياة كالعالم الرقمي والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت»<sup>(2)</sup>.

إذن فالعولمة باختصار وبكلمة واحدة هي الأمركة Americanism، وقد استطاعت آلة الإعلام الأمريكية أن تروج للعولمة باعتبارها صنو التقدم والنهضة. وبتفكيك مفهوم العولمة إجرائياً يتضح أن النمو وفقاً للمفهوم الغربي- الأمريكي، لا بد أن يتضمن في صيغته البنائية والعملياتية عولمة ثمانية تجمعها عناوين المال، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والبيئة، والجغرافيا، والثقافة، والسوسيولوجيا، والسياسة<sup>(3)</sup>.

ويقصد بالوجه المالي للعولمة ما يطلق عليه السوق الآنية العالمية للنتائج المالية المتعامل بها في كبريات المدن المالية - الغربية بالأساس - على مدار اليوم، ومن ثم تصيح النتائج المتعامل بها في غيرها من مدن العالم مجرد تابع يدور في فلك أسواق المال الغربية الكبرى صعوداً وهبوطاً، ولعل خير مثال على تلك التبعية المالية ما آلت إليه الأوضاع في أسواق العالم من انحطاط في ظل الأزمة التي ضربت أسواق المال الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٨م، ولا زالت آثارها مستمرة حتى اللحظة الراهنة دون أن يبدو في الأفق نهاية واضحة لها.

(1) جريدة الشرق الأوسط، ٢/٣/١٩٩٧م.

(2) Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree, New York, Alfred A.Knopf, 2000.

(3) بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، ص ١٩ - ٢٠.

والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.

ولعل الوجه أو البعد الثقافي للعملة خير مكمّل للشعارات السوسيوولوجية الزائفة والبراقة التي تروّج لها القوى الغربية؛ حيث تسعى تلك القوى إلى ما يمكن وصفه بـ«تغريب الثقافة» Westernization of culture وقولية نمط الحياة الاجتماعية للدول والشعوب بكل ما تحتويه هذه العملية من طمس للشخصية الوطنية، وتساهل أمام الوافد الغربي من السلع الاستهلاكية والكمالية، وصولاً إلى الأفكار والمفاهيم. ويؤكد هذا المعنى ناعوم تشومسكي بقوله:

«إن العملة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في التاريخ البشري، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله».<sup>(٤)</sup>

ولا شك أن الثقافة الاستهلاكية التي تروّج لها واشنطن عالمياً تعدّ أحد مفردات الهيمنة الأمريكية،

والتي تعبر عنها بشكل رمزي مصطلحات من قبيل «الكوكلة» Cocacolonization و«عالم ماك» Mc World، نسبة إلى مشروب الكوكاكولا، وسلسلة مطاعم ماكدونالدز واسعة الانتشار.

وغني عن البيان أن الهزيمة النفسية أمام المنتجات والأفكار الغربية - الأمريكية هي أول أهداف حرب الأفكار المسمى بالعملة الثقافية الذي تتعرض له شعوب ومجتمعات ودول الأمة الإسلامية.<sup>(٥)</sup>

ويأتي الوجه السياسي للعملة ليحيط التجليات السابقة للعملة بسياج واقٍ يحميها ويشرّعها على أرض الواقع عن طريق لبرلة الثقافة السياسية للدول

(٤) محمد أمحزون، العملة بين منظورين، مجلة البيان، السنة ١٤، عدد ١٤٥، رمضان ١٤٢٠هـ، يناير ١٩٩٩م، ص ١٢٥.

(٥) عبد القادر حسين ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، القدس العربي، ٩/١٢/٢٠٠٩م.

والنامي أو المتخلف، وكأن المقصود من ذلك أن يجني الغرب الربح والفائدة منفرداً، ويتشارك التكلفة مع الآخرين، أو يلقي بجلّها عليهم إن استطاع، بدعوى وحدة الإنسانية والمصير المشترك!

أما وجه العملة الجغرافي، فيعني، باختصار وبدون تزييف لحقائق الأمور، إعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب، بين القوى الغربية المهيمنة، عبر تقاسم مناطق النفوذ والأسواق في العالم، بدعوى الشراكة تارة والتكاملية والاعتمادية المتبادلة تارة أخرى.

□ **يظل الوجه السوسيوولوجي للعملة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.**

ولعل خير مثال على تلك العملة الجغرافية المزعومة لاقتسام النفوذ: الاهتمام الأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية التي تُعدّ منطقة نفوذ للقوى الأوروبية التقليدية، لاسيما فرنسا، التي باتت تشعر بقلق كبير إزاء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا<sup>(١)</sup>، الأمر

الذي دفع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للهجوم على من قال: «إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف ثروات القارة ومواردها الأولية».<sup>(٢)</sup>

ويظل الوجه السوسيوولوجي للعملة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»<sup>(٣)</sup>، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة

(١) حمدي عد الرحمن حسن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، عدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٤.

(٢) نجلاء مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، الأمة في مواجهة مشاريع التفتت، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان، ٢٠١٠م، ص ٤٣٤.

(٣) بيتر تيلور، كولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٠.

وتكنولوجية وبيئية وسوسولوجية وثقافية .

وإذا كنا بصدد التحدث عن بداية تحول في ميزان القوى للمشهد التقليدي للنظام الدولي متمثلاً في بروز لاعبين صاعدين جدد، على رأسهم تجمع البريك الاقتصادي الرياعي، بما قد يفضي إلى كسر نمط الأحادية القطبية، وتفكيك احتكار الامتيازات التي لم تعد مقبولة على الصعيد الدولي، بوسائل غير عسكرية على الأرجح، لاسيما إذا ما حافظ على انسجامه -وهو الأرجح-، ومن ثم فقد يصبح القوة الاقتصادية والسياسية الأولى في العالم في غضون أربعة أو خمسة عقود . فكيف تستفيد الأمة من نموذج البريك في نهضتها التنموية؟ وما الدروس التي يمكن استقاؤها من تجربة الصعود الحالي والمتوقع مستقبلاً لمجموعة البريك على الصعيد الدولي؟

لقد أدركت قوى البريك أن التنمية القائمة على مفاهيم العولمة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتغريب العالم وفقاً للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر؛ حيث حلت أيديولوجيا العولمة المصاحبة للهيمنة الأمريكية في ظل الأحادية القطبية محل الأيديولوجيا الاستعمارية الأوروبية التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية حتى منتصف القرن الفائت، وإذا كان الغرب قد اعتمد أسلوب الإكراه العسكري في فترة الاستعمار لنهب خيرات البلدان المتخلفة؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية في زمن العولمة، وباسم القانون الدولي ومؤسسات الهيمنة المحتكرة لمفهوم الشرعية الدولية تسعى لتحويل تلك الدول إلى مجرد مورد وسوق تعرض فيه ثرواتها الطبيعية والبشرية بأثمان بخسة مقابل جني وهم التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>.

والمجتمعات، وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي. ومن ثم فلم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائماً عبر المجال المحجوز للدول، كما لم تعد هناك حدود فاصلة للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر القارات، ويرتبط بعضها ببعض، لقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي أن السياسة هنا، أصبحت مرتبطة بالسياسة هناك، والسياسة في الشرق باتت مرتبطة بالسياسة في الغرب، والتشريعات التي تصدر في واشنطن غدت ملزمة وبأثة لكل العواصم في العالم<sup>(١)</sup>.

### الأمة الإسلامية وأنماط تحول القوة.. الدروس المستفادة

وأمام ما سبق بيانه من تجليات وأبعاد لربط التقدم والصعود في سُلّم العلاقات الدولية بمفاهيم العولمة أو التغريب أو الأمركة، يبقى البحث عن حلول عملية وناجعة للخروج بالأمة الإسلامية شعوباً ودولاً من أسر ذلك القيد الناعم الخداع، هو التحدي الرئيس والواجب الأبرز أمام عقلاء الأمة ورموزها على مستوى الأفراد والجماعات، ومن ثم المؤسسات والدول. مع الأخذ في الاعتبار أن القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا لن يرضيها إلا أن يكون الجميع تابعين لنموذجها الحضاري الذي هو الأساس في عجلة نظام العولمة- الأمركة؛ حيث تسعى لتجسيد روح سيطرتها العالمية وهيمنتها الكونية من خلال الفكر السياسي الليبرالي بوجهه الاقتصادي الرأسمالي الشمولي عبر تجليات مالية وجغرافية

(٢) عبد القادر ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، صوت الوطن، ١٢/٩/٢٠٠٩م.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/12/09/182183.html>

(١) عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، العدد ١٠٢، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر ٢٠٠٧م.

<http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html>

يصلح البشر، كما أن مجموعة القيم النهضوية التي تتبثق من النسق القيمي الإسلامي ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها في الأنساق المعرفية الأخرى، لاسيما النسق الغربي، وإن اشتركت معها في اللفظ دون المعنى أو المدلول، كذلك فإن أسس التقدم والنهضة لا بد أن ترتبط بالأبعاد الأخلاقية للنسق الإسلامي التي يحكمها مفهوم السنن الكونية، وترتبط بمفاهيم المصلحة ومقاصد المنفعة للعباد في النهاية.

وإذا كانت دول البريك تحاول أن تبني لها نسقاً خاصاً للصعود في العلاقات الدولية يتجاوز النسق الأمريكي المولم من دون أن يكون لها في ذلك آثاراً من ثقافات أو قيم مشتركة؛ فإن الأمة الإسلامية بذلك أولى بما تمتلكه من قيم وما تحوزه من أبنية ثقافية ربانية راسخة.

**ومن نافلة القول:** أن نؤكد على أنه لا يوجد في النسق المعرفي الإسلامي الفصل بين الممارسة المتغيرة والبعد القيمي الثابت الذي يتم الاحتكام إليه دائماً عند التفسير وعند التقييم كما هو الحال في النسق الغربي، فإذا كان الفقه هو الحكم الشرعي، ومنظومة القواعد والقيم والمبادئ هي الميزان، فإن الواقع في النسق الإسلامي هو الموزون الذي يدور حوله أعمال العقل والتجريب والاجتهاد، وإذا كان النسق الغربي لا يحوز هذا الميزان الدقيق لقياس الأمور، يصبح النسق الإسلامي من ثم - ولضرورات علمية بحتة تتجاوز البعد العقدي - وسطاً بين أقصى المثالية القيمية التي تقدم الفكرة والقيمة لذاتها في إطار فلسفي متجرد، وبين أقصى المادية التاريخية الملتزمة بالتجريب، والتي تريد الحفاظ على الواقع القائم باعتباره المنطلق والمنتهى الذي تصبو إليه.

ومن ثم فإن الطبيعة الخاصة للنسق المعرفي الإسلامي وتصوراته للعالم لا بد أن تتعكس على المفاهيم الأساسية لمعالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص؛ وعليه فإن العمل على وضع قوى العالم الإسلامي في مرتبة الصدارة في

ما أدركته قوى البريك وسعت إلى كسره بأن شقت لنفسها سبيلاً تنموياً يحتفظ بخصوصيته ولا يتماهى مع الآخر المهيمن أو السائد يجب أن تدركه الأمة الإسلامية عبر عدد من النقاط لعل من أهمها: (1) التأكيد على الاختلاف بين النسق القيمي الإسلامي والنسق القيمي الغربي بما يجعل لكل نسق خصوصيته التنظيرية والممارساتية؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى تفرضان البحث في ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور إسلامي استناداً إلى كون الرسالة الإسلامية موجهة للعالمين، ومن ثم فإنه من الأوفق أن ينظر إلى أمة الرسالة كوحدة واحدة في تعاملها مع الأمم أو الوحدات الأخرى، وإذا كانت الدولة القومية تصلح وفقاً للنسق المعرفي الغربي وحدة للتحليل، فإن هذا لا يعني أنها نموذج يمكن تعميمه على الأنساق المعرفية المغايرة لاسيما إذا كانت ذات خصوصية كالنسق المعرفي الإسلامي المُستقى من جوهر الإسلام.

وقد استطاعت دول البريك كنموذج يُحتذى في هذا الصدد أن تعمل على «مأسسة» جهودها، على الرغم من أن تلك الدول لا تتمتع بالترابط والتماسك القانوني أو التاريخي أو الجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup>، ومن ثم فإن القوى الإسلامية بهذه «المأسسة» أحق وأجدر.

إن النسق المعرفي الإسلامي وإن كان ذا بُعد قيمي بحكم مصادره وطبيعته، إلا أن الرؤية التي يقدمها حول العالم المحيط وقضاياها انطلاقاً من الأساس الشرعي ليست رؤية «يوتوبية» تبحث في المثاليات، وما يجب أن يكون عليه حال العالم، ولكنها رؤية واقعية تتطلع من معرفة نافذة بالطبائع البشرية وما

(1) استفاد الباحث في هذا الجزء من النقاط الأساسية التي وردت في دراسة د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، أوراق غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(2) الجزيرة. نت، ٢٩/٤/٢٠١٠م.

منها الرؤى والأفكار التي تخرج علي أساسها الأهداف والغايات، لذلك ينبغي أن يكون الإسلام هو المرجعية الوحيدة التي يجب أن تعتمد وتستند وترجع إليها الاستراتيجيات التي تستهدف صعود الأمة الإسلامية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة من التقدم والازدهار، فلن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .

**والبيئة هي المجتمعات المسلمة المراد الارتقاء بها،** فلا يتصور وجود استراتيجية للصعود غير موجهة لبيئة معينة تفعلها وتتفاعل معها، وما ينبغي التأكيد عليه هنا اتساقاً مع نموذج البريك سالف البيان أن ما يصلح لبيئة ما قد لا يصلح لبيئة أخرى؛ لاختلاف المرجعيات والثقافات والأطر الفكرية، ومن هنا كان فشل معظم الخطط والاستراتيجيات التنموية التي طبقتها دول العالم الإسلامي طوال حقبة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الغربي؛ وذلك لأن مرجعيات هذه الخطط والاستراتيجيات لم تكن متسقة مع طبيعة المجتمعات الإسلامية بيئياً وظرفياً وتاريخياً وحضارياً وفكرياً وثقافة، فهي نُظم مستوردة وافدة من خارج البيئة المسلمة، لها قيمها وثقافتها ورؤيتها المختلفة، بل إنها من بقايا النظم الاستعمارية العلمانية السابقة، التي لا تريد لأمتنا أن تحيا أو تعيش، فضلاً عن أن تنهض أو تتقدم.

**أما الأهداف فهي استبصار سابق ومقدم لجملة النتائج والغايات التي يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة، وهي النواة الأساسية التي تتحرك في نطاقها عملية البناء الاستراتيجي للصعود، وهي تختلف أيضاً باختلاف المرجعيات والبيئات، فإذا كان لكل أمة مرجعيتها ومفردات بيئتها التي لا تتشابه مع غيرها من الأمم؛ فإن لكل أمة أيضاً أهدافها الخاصة التي تتلاءم وتلك البيئة والمرجعية، فإذا كانت الرؤية القيمية الغربية المستوردة تهدف في جملتها إلى المصلحة المصطنعة بالبرجماتية النفعية دون النظر إلى أي اعتبارات دينية أو أخلاقية أو قيمة؛ فإن إرادة الصعود في العلاقات الدولية للأمة استناداً إلى**

النظام الدولي إنما يتطلب أن يُنظر إليه على مستوى الأمة كوحدة واحدة في حركتها الآنية وصيرورتها المستقبلية.

لقد أكدت لنا ظاهرة تحول القوة في سُلّم النظام الدولي التي تمثلها قوى البريك أن كل الفاعلين الدوليين بما في ذلك أقوى الدول لا يمكنها أن تنعزل عن مجريات ما تحكمه حركة التفاعلات في النسق الدولي؛ لأنها ببساطة تعتبر أقلية داخل النظام الدولي بكل المعايير، ابتداءً من عدد السكان أو المساحة، وانتهاءً بموارد القوة التي تحوزها، وهذه الأقلية التي يمثلها كل فاعل دولي منفرداً مهما بلغت قوته لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأغلبية التي تعيش خارج حدودها حتى لو كانت مفردات هذه الأغلبية لا تضاهيها قوة ولا نفوذاً، وذلك لأنها تعاني في أحد جوانب تفاعلاتها أو بعضها بشكل أو بآخر من ظاهرة الاحتياج أو عدم الاكتفاء الذاتي، وهو ما يمكن تسميته بظاهرة التوافق<sup>(1)</sup> أو الاعتمادية المتبادلة Interdependence بمعنى اعتماد كل فاعل دولي على الآخر؛ بحيث إن التغيير الذي يطرأ على السلوك الدولي لأحد الفاعلين يؤدي بالضرورة إلى تغيير ما بالنسبة للفاعل الآخر، ومن ثم فقد استطاعت دول البريك عبر هذا الإدراك توحيد جهودها لتصعد جميعها معاً لاقتناعها بأن العلاقات الدولية باتت محلاً للكيانات الكبيرة على كافة المستويات، بدءاً من الاقتصادي، وانتهاءً بالسياسي والاستراتيجي.

**وختاماً، فإن أي استراتيجية تهدف إلى النهضة والصعود بالأمة الإسلامية في الواقع الدولي لا بد أن تتضمن ثلاثة مرتكزات رئيسة تتسق مع المنظور القيمي الإسلامي تتمثل في: المرجعية والبيئة والأهداف، ويمكن القول: إن غياب أي ركن من هذه الأركان تُفقد خطة التطوير والإصلاح جدواها وفائدتها لتصبح غير ذات جدوى، فالمرجعية هي القاعدة التي تنطلق**

(1) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، دت، ص 15 .

مرجعية الإسلام الحاكمة إنما تهدف في النهاية إلى خلق وصياغة أمة الرسالة التي هي كالغيث أينما حلَّ نفع، والتي تسعى لعمارة الأرض دون أن تلهيها تلك العمارة عن غايتها التي كلَّفها الله بها وهي عبادة الله عز وجل، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَبْغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِينَ ﴾ [القصص: ٧٧].

## معلومات إضافية

### بريك والتعاون الزراعي:

في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٠م اتفقت دول مجموعة «بريك» على العمل للمساعدة في مكافحة المجاعة التي يعانيها أكثر من مليار إنسان حول العالم. ووقّع وزراء الزراعة من الدول الأربع -التي يوجد فيها مجتمعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة في العالم- اتفاقية لإنشاء قاعدة معلومات زراعية مشتركة تساعد كل دولة في حساب أرصدها من الإنتاج والاستهلاك، وإنشاء احتياطات وطنية من الحبوب. واتفق الوزراء الأربعة على تقاسم الخبرات في تقديم الغذاء للسكان الفقراء ومنكوبي الكوارث الطبيعية، وتبادل التكنولوجيا الزراعية؛ للمساعدة في تقليل آثار التغيرات المناخية على إنتاج الغذاء. واتفقت الدول الأربع على عقد سلسلة اجتماعات ثنائية؛ بغية التوصل إلى أفضل السبل لتطوير العملية الزراعية. وتنتج الاقتصادات الأربعة -التي توصف بالصاعدة- ٤٠٪ من الإنتاج العالمي من القمح، ونصفه من لحوم الخنزير، وثلثه من الدواجن ولحوم الأبقار.

### «بريك» وإصلاح المؤسسات المالية:

خلال القمة التي عُقدت في أبريل ٢٠١٠م في برازيليا دعت مجموعة «بريك» إلى إصلاح سريع للمؤسسات المالية الدولية لإعطاء الدول النامية دورًا أكبر. وقال زعماء الدول الأربع في البيان الختامي للقمة: «إنه ينبغي أن تتم الموافقة أثناء الاجتماعات على إصلاحات لحصص التصويت في البنك الدولي؛ لإعطاء الدول النامية ثقلًا أكبر يناسب تعاضم اقتصاداتها». وتسعى المجموعة منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م إلى إصلاح النظام المالي الدولي على أساس أن هذا النظام تسيطر عليه الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. ومن الخطوات العملية التي اتخذتها الدول الأربع لتعزيز التعاون فيما بينها: توقيع البنوك الوطنية فيها على اتفاقية تستطيع من خلالها المساهمة في مشروعات مشتركة، تشمل قطاعات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا بحسب تصريحات رئيس بنك البرازيل الوطني لوسيانو كوتينو. كما عززت كل من الصين والبرازيل علاقاتهما المتنامية بتوقيع اتفاقات للتجارة والاستثمار، وتشمل الاتفاقات التي وقّعها الرئيس الصيني هوجنتاو في برازيليا إقامة مصنع للصلب في ميناء أكوا في ريودي جانيرو تبلغ تكلفته خمسة مليارات دولار، ويعتبر أكبر مشروع استثماري للصين في أميركا اللاتينية. وخلال اجتماع في برازيليا بين الرئيس البرازيلي - وقتها - لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ اتفق الجانبان على تنويع مجالات التجارة الثنائية. ويتمثل هدفهما في الوصول بحجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار في ٢٠١٠م من ٥,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩م. كما أنه من المقرر أن تعزز الهند والبرازيل تعاونهما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة النووية وغيرها، إلى جانب الدفاع ومجالات أخرى.



## أهداف «بريك» في فكر منظريها:

في مقال نُشر للرئيس البرازيلي السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في أبريل الماضي أوضح فيه الأهداف التي تسعى دول «بريك» لتحقيقها، وهاجم القيم الغربية التي أدت إلى الأزمات المالية، معتبراً أن دول بريك هم «وكلاء للتغيير في جعل الإدارة العالمية أكثر شفافية وديمقراطية».

وقال دا سيلفا في مقاله: نحن ملتزمون ببناء دبلوماسية مشتركة ونهج خلاق مع شركائنا من دول «بريك»؛ كي نتعامل مع التحديات العالمية، مثل أمن الغذاء وإنتاج الطاقة في سياق التغيير المناخي.

وبدا التضافر الحقيقي للمجموعة خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم قبل عامين. وقد مكنتنا قدراتنا واستراتيجياتنا المشتركة من التوازن.

وحقيقة الأمر أن الاستجابة السريعة للدول الأربع للأزمة التي شهدتها العالم المتقدم؛ كشفت عن بدائل جديدة للعقيدة البالية التي ورثناها عن الماضي. وقد كشف انهيار الأسواق المالية عن فشل النماذج التي اعتبرت في السابق من الثوابت. فانهارت ثوابت تحرير الأسواق، ونموذج الدولة المصغرة. ولم يعد التخفيف من صرامة حقوق العمال صيغة لمحاربة البطالة.

عندما انهارت كل هذه القيم التقليدية، حمت إدارة الدولة النظام الاقتصادي من الانهيار الذي تسببت فيه السوق الحرة. وعلى الرغم من سماح بعض الدول بازدهار المضاربات الجشعة المحفوفة بالمخاطر، شجعت دول «بريك» التنمية القائمة على العمل والحصافة.

ففي البرازيل لم نفقد يوماً الإحساس بالحاجة إلى التعامل مع التباين الاجتماعي، وأخذت الدولة بيد ٢٠ مليون برازيلي من الفقر منذ ٢٠٠٢م وجعلتهم مواطنين كاملين.

وفي قمة مجموعة دول العشرين، اقترحنا زيادة تدخل الدولة، ووضع تشريعات جديدة للسوق، وكبح الملاذات الضريبية، وإعادة تجديد مؤسسات «بريتون وودز». وبالنسبة لهذا الهدف الأخير قررنا أن لا نجعل من البوادر الأولية للانتعاش في الاقتصاد العالمي مسوغاً للتخلي عن تغيير البنية الديمقراطية لتلك المؤسسات، فلم تضخ دول «بريك» ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار في صندوق النقد الدولي كي تترك كل شيء كما كان في السابق.

وكمجموعة، سوف نواصل الدفاع عن ديمقراطية عملية صنع القرار المشترك. فللدول النامية الحق في أن يسمع صوتها. وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الدول الغنية ليس نوعاً من العدالة فحسب، بل إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي يعتمد على ذلك.

ومن منظورنا كاقتمادات نامية ربما تكون الموارد التي نحتاجها للتغلب على الجوع والفقر ضخمة، لكنها متواضعة إذا ما قُورنت بتكلفة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية التي كانت ضحية مضارباتها الجشعة المحفوفة بالمخاطر. وفي الوقت ذاته، لا فائدة من تقديم الطعام والتبرعات إذا استمر التباين في ميزان التجارة الزراعية العالمية. فالمساعدات غير العادلة في الدول الغنية تثبط الإنتاج المحلي، وتعزز الاتكالية، وتعطل الموارد التي سيكون من الأفضل استغلالها في برامج التنمية. ولهذا السبب؛ فإن نتائج جولة الدوحة حاسمة.

مأزق التفاوض بشأن القضايا العالمية لا يقارن بجدية التغيير المناخي. إلى جانب ذلك، فإن دول «بريك» ملتزمة بالمساعدة في إتمام الاتفاق الذي كان مراوفاً في كوبنهاجن. ويتطلب خفض الانبعاثات في الدول النامية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بعجلة التنمية، واضطلاع الجميع بواجباتهم؛ حيث عرضت دول «بريك» مبادرات طموحة للتخفيف من الانبعاثات في بلدانها. ولهذا السبب فإن الملوثين التقليديين الكبار لديهم مسئولية خاصة. والتوازن الذي أرسسته اتفاقية «كيوتو» ضروري لنا للتحرر قُدمًا معاً. وعلى الرغم من ظهور مشكلات جديدة، فإن المشهد الدولي يغصّ بالمشكلات القديمة. ولن تتمكن أي من أعضاء «بريك» أو دولة أخرى من مواجهتها

بمفردها. فقد أدت الفردية في الماضي إلى المآزق إن لم تكن إلى كوارث بشرية كتلك التي وقعت في العراق. يجب علينا، في عالم اليوم، أن نعتمد بصورة كبيرة على الآخرين. ولكي يحدث ذلك علينا أن نقيم نظاماً دولياً أكثر شفافية وتمثيلاً لدول العالم؛ بحيث يمكن أن يؤدي إلى وحدة الهدف ويعيد تفعيل الإرادة الجماعية للتوصل إلى حلول تحظى بالقبول من الجميع. في هذه الرحلة نحو عالم جديد؛ فإن دول «بريك» ملتزمة بالعمل للاضطلاع بمسئولياتها.

#### المصادر:

- موقع الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/028269EF-C71B-402E-A1F1-61D72B078568.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47485E11-456A-4ED5-BBEE-A8B817BF204E.htm>

- دول «بريك» تحصل على حق الاعتراف بصنع القرار العالمي، الرئيس البرازيلي لويس دا سيلفا، جريدة الشرق الأوسط،

١٧ أبريل ٢٠١٠م، انظر الرابط:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=565666&issueno=11463>